



جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير
قسم العلوم الاجتماعية



الموضوع

الرقابة الجبائية وأثرها على التحصيل الجبائي

مذكرة مقدمة استكمالات لمتطلبات الحصول على شهادة ماستر علوم

تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة

إشراف الأستاذ

د. عبد القادر مدادي

إعداد الطالبين

بشير شريف خديجة

كيفوش حليلة

السنة الجامعية: 2021 / 2022

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى لانجاز هذا العمل، فهو القائل (وَإِذْ تَأْتِيَنَّكُمْ رِجُومٌ مِّنَ السَّمَاءِ لَأَسِيدَنَّكُمْ)

إبراهيم: 7:

ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ مدادي الذي لم يبخل علينا بالكثير من وقته ومثيله من النصائح القيمة، وعلى تواضعه اللامتناهي في المعاملة فكان نعم

المشرف.

كما نتقدم بالشكر الى مراد بوسنة والى كعوان ابراهيم لمساعدتهما لنا وتقديمهما للنصائح

والتوجيه المستمر

ونشكر كل هؤلاء على مدهم يد العون لنا

الاهداء

نهدي عملنا هذا الى والدينا الكريمين أطال الله في عمرهما
الى أخواتنا وإخواننا وإلى زوجي الغالي وإلى كل الأصدقاء والصديقات
وإلى أستاذنا الفاضل مدادي الكريم

الفهرس:

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير.....
الاهداء.....
الفهرس.....
الملخص.....
مقدمة.....
أ-ج	
الفصل الأول: الإطار العام للرقابة الجبائية	
تمهيد.....	05
المبحث الأول: مدخل للرقابة الجبائية.....	06
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها.....	06
أولاً: مفهوم الرقابة الجبائية.....	06
ثانياً: أهداف الرقابة الجبائية.....	08
المطلب الثاني: أنواع الرقابة الجبائية وأسبابها.....	09
أولاً: أنواع الرقابة الجبائية.....	09
ثانياً-أسباب الرقابة الجبائية.....	13
المطلب الثالث: مراحل القيام بعملية الرقابة الجبائية.....	13
أولاً-مراحل الرقابة المحاسبية.....	14
ثانياً-مراحل الرقابة المعمقة.....	19
المبحث الثاني: التحصيل الجبائي.....	23
المطلب الأول: مفهوم التحصيل الضريبي ومبادئه.....	23
أولاً: مفهوم التحصيل الضريبي.....	24
ثانياً: المبادئ التي تتحكم في التحصيل الضريبي.....	24
المطلب الثاني: قواعد التحصيل الضريبي.....	25
أولاً: الواقعة المنشأة للضريبة.....	25
ثانياً: طرق تحصيل الضريبة.....	26

28	المطلب الثالث: أثر الرقابة الجبائية على زيادة الحصيلة الضريبية.....
28	أولاً: مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي.....
30	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....
33	خلاصة
الفصل الثاني: دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى	
34	تمهيد.....
35	المبحث الأول: لمحة عامة على مديرية الضرائب عين الدفلى.....
35	المطلب الأول: تعريف المديرية العامة للضرائب لولاية عين الدفلى وهيكلها التنظيمي
35	أولاً: تعريف المديرية العامة للضرائب لولاية عين الدفلى.....
35	ثانياً: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب عين الدفلى.....
37	المبحث الثاني: دراسة ميدانية لملفات الرقابة الجبائية لولاية عين الدفلى.....
37	المطلب الأول: نتائج الرقابة الجبائية على مختلف المكلفين الخاضعين.....
37	أولاً: نتائج التحقيق المحاسبي والتحقق المصوب.....
39	ثانياً: نتائج التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.....
40	المطلب الثاني: التحصيل الجبائي للرقابة الجبائية.....
40	أولاً: التحصيل الجبائي للتحقيق المحاسبي والتحقق المعمق.....
41	ثانياً: التحصيل الجبائي للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.....
42	المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.....
44	خلاصة.....
46	خاتمة.....
50	قائمة المصادر والمراجع.....
53	الملاحق.....

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
37	الجدول 01: التحقيق المحاسبي (vc) والتحقق المصوب (vp)
39	الجدول 02: التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية
40	الجدول 03: التحصيل الجبائي للتحقيق المحاسبي والتحقق المعمق
41	الجدول (04): التحصيل الجبائي للتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان
07	الشكل رقم (01): الرقابة الجبائية
36	الشكل (02): تقسيمات مديرية الضرائب عين الدفلى
38	الشكل (03): نتائج التحقيق المحاسبي والتحقق المصوب
40	الشكل (04): نتائج التحقيقات المعمق في مجمل الوضعية الجبائية
41	الشكل رقم (05): نسب التحصيل الجبائي للتحقيق المحاسبي والتحقق المصوب
42	الشكل رقم (06): نتائج التحصيل للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين الرقابة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي حيث أن الرقابة الجبائية عنصر هام ضمن النظام الضريبي التصريحي، حي تعد الرقابة الجبائية من أهم وسائل الإدارة الضريبية في التأكد من حقيقة الإيرادات المحققة، إذ أن الدور الذي تقوم به إدارة الضرائب يكمن في كونه وسيلة وغاية تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي على نحو منظم، ما تحافظ على حقوق المكلفين وحقوق الخزينة جنباً إلى جنب، ونحن من خلال بحثنا هذا حاولنا الإجابة على الإشكالية التي مفادها ما مدى تأثير الرقابة الجبائية على التحصيل الجبائي؟

فقد حققت دراستنا إلى قياس أثر الرقابة الجبائية وذلك باعتماد مختلف أشكال التحصيل الجبائي وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج من بينها أن الرقابة الجبائية مصدر في غاية الأهمية للتحصيل الجبائي، بغض النظر عن دورها في زيادة المردودية المالية، كما أنها تعمل بصفة دائمة على حماية الأموال المتعلقة بخزينة الدولة من جهة ومن جهة أخرى الحفاظ على أملاك المكلفين بالضريبة وحقوقهم.

كما أنها تساهم في مساندة المفتشيات الضريبية وتوفير الإمكانات اللازمة لهم بغرض التسيير الجيد وبالتالي نجاعة النظام ككل.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، التحصيل الجبائي، الإدارة الضريبية، التهرب الضريبي.

Abstract :

This study aimed to discover the relationship between fiscal control and its impact on tax collection, as fiscal control is an important element within the declarative tax system, where fiscal control is one of the most important means of tax administration in ascertaining the reality of the realized revenues, as the role played by the tax administration lies in Being a means and an end that aims to determine the tax base in an orderly manner, what preserves the rights of taxpayers and the rights of

the treasury side by side, and through our research we tried to answer the problem that the extent of the impact of fiscal control on tax collection?

Our study achieved to measure the impact of fiscal control by adopting various forms of fiscal collection, and we reached a set of results, including that fiscal control is a very important source of fiscal collection, regardless of its role in increasing financial profitability, and it works permanently to protect the money related to The state treasury, on the one hand, and on the other hand, the preservation of taxpayers' property and rights.

It also contributes to supporting the tax inspectors and providing them with the necessary capabilities for the purpose of good management and thus the efficiency of the system as a whole.

Keywords : fiscal control, tax collection, tax administration, tax evasion.

مقدمة

كانت الضريبة ولا تزال من بين أهم مصادر الحصول على الموارد المالية للدولة من أجل تمويل الإنفاق العام بل ازدادت أهمية الضرائب في وقتنا الحاضر إذ أصبحت تستخدم للتأثير على النشاط الاقتصادي، وأصبحت أداة من أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولو بطريقة غير مباشرة وقد منح المشرع لكل من المكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب حقوق وواجبات من أجل حماية الحقوق العامة ومن أهم هذه الأدوات الرقابة الجبائية التي تعتبر أداة وقائية تسعى من ورائها الإدارة الجبائية إلى المحافظة على حقوق الخزينة وباعتبار الدولة متدخلة في الاقتصاد فهي تقوم بمراقبة عملية التحصيل الضريبي.

كما تعتبر الرقابة الجبائية من بين الوسائل التي تعتمد عليها إدارة الضرائب في مكافحة التهرب الضريبي إذ نجد أن الرقابة الجبائية بمختلف هياكلها وآلياتها تسعى جاهدة للتأكد من التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة والتي يتم من ورائها كشف كل التجاوزات التي يمكن أن يستعملها المكلف سواء عن قصد أو دون قصد.

ويؤدي الغش والتهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة مما يؤثر سلبا على مواردها المالية، كما يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة تمس الأنظمة الجبائية في العالم وتلعب دور كبير في الاقتصاد غير الرسمي وتتمثل خطورته في البلدان التي تمثل فيها الضريبة أهم مورد للخزينة العامة للدولة.

إذ أن للتحقيقات الجبائية دور في تمكين الإدارة الجبائية من تأدية المكلفين بالضريبة لمستحقاتهم وبالتالي تصحيح الأخطاء والمخالفات والتجاوزات التي يتوصلون إليها من خلال التحقيقات الجبائية.

كما يعد التهرب من دفع الضريبة من أخطر الآفات التي تصيب الضريبة بصفة خاصة وللاقتصاد بصفة عامة والتي تؤثر بصفة سلبية على التحصيل الضريبي للدولة مما استدعى إلى مكافحة هذا الوباء بشتى الطرق التشريعية والتنظيمية والتي نتج عنها وضع أجهزة مختصة في ذلك تتمثل في الرقابة الجبائية لذلك ومن خلال ما تقدم تتضح معالم الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي حد ساهمت الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب
لولاية عين الدفلى؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مدى تأثير الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة؟
- ماهي أهم الآليات المعتمدة من قبل الإدارة الجبائية لزيادة التحصيل الضريبي؟

فرضيات الدراسة:

- تؤثر الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة بمراقبتهم في تأدية واجباتهم والعمل على اكتشاف كل الأخطاء والتجاوزات.
- إن للرقابة الجبائية مجموعة من الإجراءات تضبط تدخل الإدارة وتحمي المكلفين بالضريبة ويؤدي عدم الالتزام بها إلى فشل الرقابة في تحقيق أهدافها.

أسباب اختيار الموضوع:

- التطلع لأهمية الرقابة ومدى قدراتها على دعم التحصيل الضريبي
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع
- المساهمة في نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين
- الشعور بأهمية الموضوع في ظل التغيرات الاقتصادية

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي تلعبه الرقابة الجبائية لزيادة الحصيلة الضريبية عن طريق مكافحة الغش والتهرب الضريبي ودورها في اكتشاف هذه التجاوزات والأخطاء، كما تهدف إلى تبيان أهمية التحقيقات المحاسبية والجبائية في إضفاء مبدأ العدالة والمنافسة الشريفة بين المكلفين ودوره في تمويل الخزينة العمومية.
- كما تهدف إلى إبراز أهمية الرقابة الجبائية من خلال التأكيد على مدى صحة وصدق التصريحات الجبائية والمحاسبية المكتسبة من طرف المتعاملين الاقتصاديين والتعرف على آليات تحصيل الضرائب.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة الدور غير المباشر للرقابة الجبائية وما يمكن أن تسفر عنه من اكتشاف الأخطاء ومحاولات الغش والتضليل التي يمكن أن تشوب وتعتري المعلومات المحاسبية المصرح بها والتي تؤثر على التحصيل الضريبي.

منهجية الدراسة:

لقد قمنا في بحثنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وتصنيفها وتحليلها، ووصف وتشخيص ظاهرة البحث بغرض فهم الإطار النظري وكذلك فهم منهج دراسة الحالة من خلال الملاحظات والمعطيات الميدانية، وكذلك فهم السير والعمل الميداني من الجهات المختصة في هذا المجال.

هيكل البحث:

انطلاقاً من طبيعة الموضوع والأهداف المطلوبة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث الى فصلين بعد المقدمة، حيث تناولنا في الفصل الأول عموميات حول الرقابة الجبائية بتوضيح مختلف المفاهيم بالإضافة الى طرق التحصيل الضريبي. أما الفصل الثاني فيتمثل في الدراسة الميدانية وهو يتضمن المقاربات النظرية والعملية للنظام الجبائي وعلاقته بمجال الوعاء والتحصيل ويتكون من مبحثين المبحث الأول خصص لتقديم مديرية ومركز الضرائب لولاية عين الدفلى وكذا للهيكل التنظيمي لها، والدراسات السابقة والمبحث الثاني فيتمثل في دراسة حالة حول التحصيل الجبائي بمختلف أنواعه للفترة الممتدة (2018-2020).

الفصل الأول: الإطار العام للرقابة الجبائية

تمهيد:

لقد منح المشرع الجزائري لكل من المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية حقوق وواجبات من أجل حماية الحقوق العامة والخاصة، ولذلك أوجب على المكلفين بالضريبة إعطاء تصريحات صحيحة ودقيقة وتامة.

لأن في الكثير من الأحيان تكون غير صحيحة وصادقة، لأن بعض المكلفين بالضريبة يرون أن الضريبة قيد على أموالهم وحياتهم الاقتصادية، مما يجعلهم يفكرون في مختلف الوسائل التي تمكنهم من تفادي الضريبة.

وسعيًا من طرف القانون إلى المحافظة على حقوق الخزينة عن طريق الرقابة الجبائية التي تعد أحد أهم الإجراءات في المحافظة على المال العام، فقد وضع المشرع الجزائري أدوات قانونية، تتمثل في مجموعة الإجراءات والوسائل التي يعتمد عليها الأعوان الرقابيون في القيام بالعملية الرقابية. ومن هنا تتجلى أهمية الرقابة الجبائية في الممارسات الغير شرعية، لذا رأينا من الضروري أن نخصص هذا الفصل لدراسة الرقابة الجبائية الذي سوف نبرز فيه الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية، من مفهوم، أهداف، أنواع، ثم مراحل القيام بها.

المبحث الأول: مدخل للرقابة الجبائية

لطالما ارتبطت الغاية من أية عملية رقابة باعتبارها وسيلة علاجية تهدف إلى التعرف على نقاط الضعف والخطأ، والعمل على تصحيحها ومعرفة مناطق الخلل والانحراف قبل وقوعها من أجل تفاديها، وما الرقابة الجبائية إلا نوع من أنواع الرقابة، إلا أنها تختص بأهداف وأنواع وهيكل خاصة بها دون غيرها من أنواع الرقابة.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها

إن الرقابة الجبائية أحد أهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية للمحافظة على المال العام من الضياع؛ ولهذا سنحاول في هذا المطلب إيضاح كل من مفهومها والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها.

أولاً: مفهوم الرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية لها مفاهيم عديدة ومتنوعة تختلف من باحث لآخر، ومن أجل الإلمام بكل معاني الرقابة الجبائية سوف نتطرق إلى بعض التعريفات التي قدمت لها كما يلي:

التعريف الأول: تعرف الرقابة الجبائية على أنها عبارة عن " مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية، قصد التحقق من مصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين، لغرض اكتشاف العمليات التدلسية التي ترمي إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها " ¹.

التعريف الثاني: ويمكن تعريفها أيضا على أنها: تلك الإجراءات التي يقوم بها المفتش للتحقق من مدى صحة ومصداقية المحاسبة من حيث الشكل والمضمون، ومن خلالها يقيم المحقق نوعية المحاسبة في المضمون لمؤسسة ما، ويتحقق من صحة ودقة العمليات وأرصدة الحسابات المقيدة في الوثائق المحاسبية وكذا التأكد من وعاء مختلف الضرائب خلال سنوات التحقيق وإجراء التعديلات المصرح بها. ²

¹ منور أوسرير، محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسات، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية بودواود، الجزائر، 2009، ص 201.

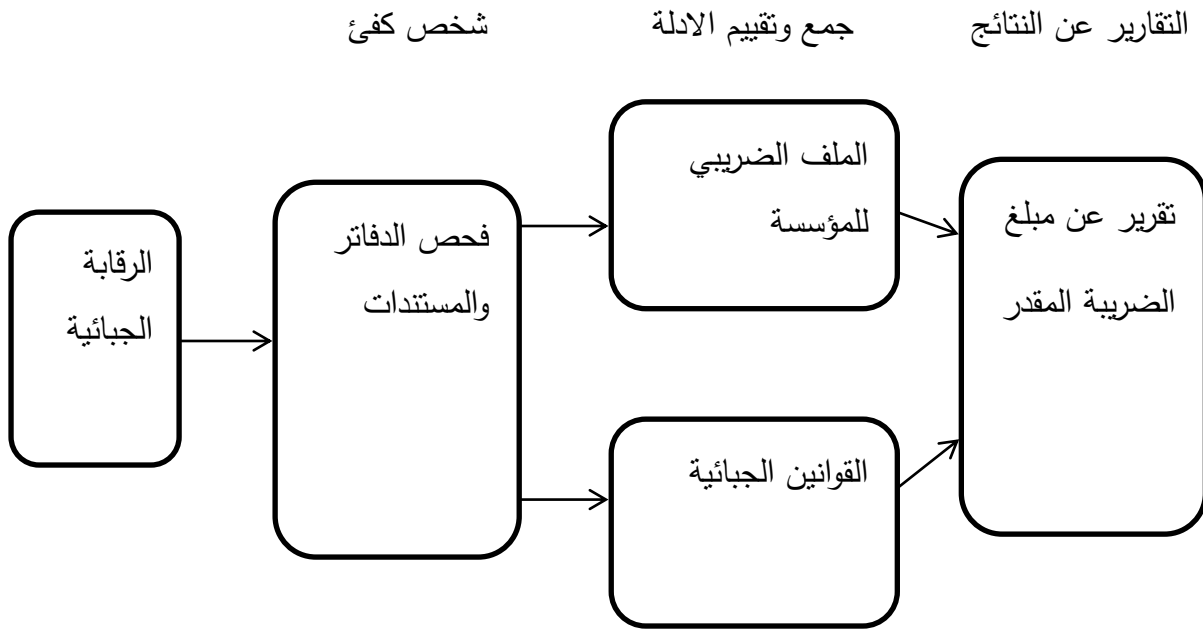
² بن اعمارة منصور، اجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص12.

التعريف الثالث: بالإضافة إلى التعريفين السابقين يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها فحص التصريحات وكل السجلات والوثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لهاء سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية.¹

لقد تنوعت التعاريف المقدمة للرقابة الجبائية، كما اختلفت وجهات نظر الكتاب في مجال تحديد وتعريف موحد ودقيق يختص بالرقابة الجبائية، وبالرغم من ذلك إلا أن أغلبهم يتفقون على المعنى العام للرقابة الجبائية الذي يمكن إيضاحه في التعريف التالي : الرقابة الجبائية هي مجموعة من عمليات و الإجراءات التي تقوم من خلالها الإدارة الجبائية بفحص تصريحات و مستندات ووثائق المكلفين، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، بهدف التأكد من مدى صحة ومصداقية هذه التصريحات، بالإضافة إلى فحص المحاسبة من حيث الشكل والمضمون من أجل اكتشاف الممارسات التدلسية، وفي الاخير يتم اتخاذ الإجراءات العقابية الازمة.

كما يمكن تلخيص التعاريف السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الرقابة الجبائية



¹ عيسى بولخوخ، "الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير دراسة حالة بولاية باتنة، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2003-2004، ص 53.

المصدر: سمية براهيمى وميادة بلعياش، مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي لفعيل مبادئ حوكمة الشركات". البحوث اقتصاديات عربية، العددان 27-28، صيف، خريف 2014.

ثانيا: أهداف الرقابة الجبائية

*أهداف الرقابة الجبائية:

بناء على التعريفات السابقة للرقابة الجبائية يتضح لنا أن هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى السلطات الجبائية إلى تحقيقها والتي تتمثل أساسا في¹:

أ-الهدف القانوني:

ويتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة كافة التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة على أي انحراف أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.

ب-الهدف الاداري:

إذ تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل حيوي كبير في زيادة الفعالية والأداء ويمكن تحديدها في النقطتين التاليتين:

- تحديد الانحرافات وكشف الاخطاء يساعد الادارة الجبائية في المعرفة والإلمام بأسبابها وتقييم أثارها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك؛
- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الاحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي؛

ج-الهدف المالي والاقتصادي:

حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الاموال العامة من التلاعب والسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، وبالتالي زيادة الاموال المتاحة للإنفاق العام، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

¹ منور أو سرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص202.

د-الهدف الاجتماعي:

على المستوى الاجتماعي نجد أن الرقابة الجبائية تلعب دورا هاما في:¹

-مكافحة انحراف المكلف بشتى أنواعها وبالتالي تجنب العقوبات والزيادات الناتجة عن أي قصور في تطبيق القواعد الضريبية.

-ضمان تطبيق قواعد الضريبة تطبيقا عادلا بين الأفراد، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية والجبائية ما بين المكلفين وارساء مبدأ المساواة في دفع الضريبة، المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وسنحاول في هذا المطلب التطرق لكل من أنواعها والجهات المسؤولة عنها والأسباب المؤدية للقيام بها.

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الجبائية واسبابها

أولا: أنواع الرقابة الجبائية

تتفرد الرقابة الجبائية بعدة أنواع تساعد على القيام بمهامها والوصول إلى الغايات المرجوة، وتكون متكاملة ومتتابعة لا يمكن فصلها وتتمثل فيما يلي:

1-الرقابة الجبائية الداخلية:

تعتبر الرقابة الشاملة كرقابة داخلية وذلك لأنها تمارس على مستوى مفتشية الضرائب دون التنقل إلى أماكن مزاولة المكلفين لأنشطتهم؛ وتتم بصفة مستمرة ودورية (عادة كل سنة)². وتنقسم الرقابة الشاملة بدورها الى نوعين:

أ- الرقابة الشكلية:

تعتبر الرقابة الشكلية كأول عملية تخضع لها التصريحات المقدمة إلى مكتب الرقابة، وتدرس أو تعنى بكشف الأخطاء المادية التي يمكن أن توجد في تصريحات المكلفين، وذلك دون التأكد من مدى صحة الأرقام والمعلومات المقدمة لإدارة الضرائب، بل تهتم بالشكل الذي قدمت به هذه المعلومات³.

¹ منور اوسرير، محمد حمو، نفس المرجع السابق، ص 203.

² بن اعمارة منصور، مرجع سابق، ص 21.

³ منور اوسرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص 203.

ب-الرقابة على الوثائق:

وهي رقابة شاملة لأنها تتمثل في إجراء فحص شامل للتصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف ومقارنتها بالمعلومات المتوفرة في ملفه الجبائي، وكذا كل المعلومات والبيانات التي تحصل عليها الإدارة الضريبية بطرقها الخاصة من أجل معرفة الوضعية الحقيقية للمعني، وبالتالي فالمراقب الجبائي يقوم بتحليل وتدقيق تام لكل النقاط المتضمنة في التصريح ودراسة مدى ترابط الأرقام المقدمة مع السنوات السابقة بهدف اكتشاف الأخطاء المرتكبة.¹

وفي حالة وجود بعض الغموض بإمكان الإدارة الجبائية طلب توضيحات أو معلومات من المكلف كما يلي:

-**طلب المعلومات** : يمكن للمحقق أن يطلب من المكلف بإمداده ببعض المعلومات سواء شفها أو كتابيا فيما يخص الأمور التي تضمنها التصريح، وذلك بمراسلته من أجل تقديم التوضيحات.²

-**طلب التبريرات والتوضيحات** : وفي حالة عدم رد المكلف أو رده بالرفض وعدم رغبته في تقديم المعلومات يقوم المحقق بإعادة المراسلة مرة أخرى مع إضفاء طابع الإلزامية على الطلب هذه المرة، ويتعين على المكلف تقديم رده في أجل ثلاثين (30) يوما، وفي حالة امتناعه يتم تقدير الضريبة بطريقة تلقائية، وإذا وجد المحقق أن هذه الإجراءات غير كافية من أجل اكتشاف حالات الغش فإنه يقوم بتحويل الملف إلى الرقابة المعمقة وهذا ما يخوله له القانون.³

ب-الرقابة الجبائية المعمقة:

تعتبر الرقابة المعمقة كرقابة خارجية وذلك لأنها تتطلب التنقل إلى أماكن مزاولة المكلفين لأنشطتهم ولهذا يطلق عليها إسم "الرقابة بعين المكان إلا أنها لا تتم بصفة دورية وإنما تكون بطريقة مبرمجة تقوم بها أجهزة مختصة، حيث يتدخل أعوان الضرائب بصفة مباشرة من أجل

¹ منور اوسرير، المرجع السابق، ص ص 204-205.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية المادة 19، الفقرتين 1-2، 2016، ص 9.

³ المادة 19، الفقرتين 4-5، قانون الإجراءات الجبائية، 2017، ص 10.

إجراء معاينة ميدانية بهدف التأكد من صحة المعلومات المصرح بها وذلك عن طريق القيام بفحص شامل لمختلف دفاتر وسجلات ووثائق المعني، وتنقسم الرقابة المعمقة إلى ثلاثة أنواع:

➤ **الرقابة المحاسبية او الفحص المحاسبي (التحقيق في المحاسبة):**

ويقصد بها مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، ويجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ولا يمكن إجراء التحقيقات المحاسبية إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل.¹

إن الهدف الأساسي من وراء التحقيق المحاسبي، هو إبراز كل الأخطاء والإغفالات الموجودة في محاسبة المكلف بغرض التأكد من صحة وعاء مختلف الضرائب، وكما هو معلوم أن التحقيق المحاسبي يجري تنفيذه ضمن إطار تشريعي يضمن حقوق المكلف بدءا من الإشعار الأولي للتحقيق إلى غاية تتبع النتائج النهائية للمكلف بالضريبة.²

➤ **الرقابة المعمقة او الفحص المعمق (التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة):**

تعتبر الرقابة المعمقة إمتداد للرقابة المحاسبية تركز على المعلومات المتوصل إليها في هذه الأخيرة وتواصل التحقيق على أساسها، حيث يتم في هذه المرحلة دراسة الملفات بدقة وبصفة معمقة ومقارنتها مع العناصر الخارجية لكل مكلف³، وبالتالي يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الاجمالية، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.⁴

¹ المادة 20 الفقرة 1، من قانون الاجراءات الجبائية 2017، ص10.

² ولمي بوعلام، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص10.

³ وازطة مريم، دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر اكاديمي، تخصص مالية و محاسبة، جامعة سكيكدة-الجزائر 2014/2015، ص7.

⁴ المادة 21، الفقرة 1، قانون الإجراءات الجبائية 2017، ص14.

وفي هذا التحقيق، يتأكد الأعوان المحققون من انسجام الحاصل بين المداخل المصرح بها من جهة والذمة او الحالة المالية، والعناصر المكونة لنمط معيشة اعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى.¹

➤ التدقيق المصوب في الوضعية:

لقد تم استحداث نوع جديد من الرقابة الجبائية وذلك طبقا لما نصت عليه المادة 24 من قانون المالية لسنة 2010 والذي يتمثل في التدقيق المصوب في المحاسبة وكذا المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية. وبموجب هذا النوع من الرقابة يمكن لأعوان الرقابة القيام بالتدقيق في محاسبة المكلفين وكذا إجراء كل التحريات اللازمة من أجل تأسيس الوعاء الضريبي، ويجب أن يحوز العون الضريبي على رتبة مفتش على الأقل كي يتسنى له القيام بهذا النوع من التحقيق، ويتميز هذا النوع من الرقابة ببعض الخصائص منها²:

- يخضع التدقيق المصوب لنفس قواعد التدقيق العام باستثناء بعض النصوص؛

- يمكن أن يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم تقديم الوثائق المحاسبية و التوضيحية وكذا الفواتير والعقود ووصول الطلبيات أو التسليم المرتبطة بالحقوق و الضرائب المتعلقة بالتحقيق؛

- لا يمكن الشروع في إجراء التحقيق المصوب في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة مسبقا، وذلك بمراسلته أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق و التزامات المكلف المعني، مقابل أجل أدنى للتحضير مدته عشرة أيام ابتداء من تاريخ الاستلام؛

- يجب أن يشمل الإشعار بالتحقيق، بالإضافة إلى العناصر المشترطة أثناء التحقيق في المحاسبة المذكورة سابقا، توضيح طابع التصويب في التحقيق كما يجب إعلامه بطبيعة العمليات المحقق فيها؛

¹ نفس المادة السابقة، من قانون الاجراءات الجبائية 2017، ص14.

² وازطة مريم، مرجع سبق ذكره، ص7.

-إن ممارسة التدقيق المصوب لا يمنع الإدارة من القيام بالتدقيق المعمق لاحقا ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة إعادة التقييم المتم عند التدقيق المصوب.

ثانيا-أسباب الرقابة الجبائية:

هناك سببين رئيسيين للقيام بالرقابة الجبائية و التي يمكن تناولهما كما يلي: "

أ-الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:

تقوم الرقابة الجبائية بمتابعة النظام التصريحي، وذلك باعتبار أن المكلف هو الذي يقوم بتحديد طرق فرض الضريبة وكذا التصريح بمداخله لا إدارة الجبائية، وبالتالي فإن الرقابة الجبائية تهتم بمراقبة هذه التصريحات والتأكد من مدى صدقها إلى جانب تطبيق مبدأ المساواة في الدفع.

ب- الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي:

تتعدد أسباب ودوافع التهرب الضريبي سواء عن طريق انتهاج أساليب شرعية أو غير شرعية، ولأن التهرب يمس بإحدى إيرادات الخزينة العمومية والمتمثلة في الضريبة فإن القضاء عليه يعتبر من الأمور الرئيسية التي تسعى الإدارة الضريبية إلى تحقيقها، وتقوم المصالح الجبائية بذلك بالاستعانة ببعض الأساليب التي تعتبر الرقابة الجبائية من أفضلها وأنجعها، وذلك باعتبارها تمثل أداة ضمان من أجل مكافحة مختلف الممارسات التدلسية وقمع كافة محاولات التهرب وتسليط أقصى العقوبات على المتهربين.

المطلب الثالث: مراحل القيام بعملية الرقابة الجبائية

إن القيام بعملية الرقابة الجبائية يتطلب المرور بمجموعة من المراحل والإجراءات على مستوى كل نوع من أنواع الرقابة الجبائية، بداية بجلب الملف من المفتشية وإبلاغ المكلف ببداية عملية التحقيق، ثم سير عملية التحقيق الميداني، وأخيرا التوصل إلى فرض الضريبة والعقوبات إن وجدت وإعلام المكلف بالنتائج.

أولاً- مراحل الرقابة المحاسبية

إن التحقيق في المحاسبة يمكن المؤسسات من الإطلاع على واجباتها الجبائية، بالإضافة إلى أنه يمكن الأعوان الضريبيين من التأكد من صحة القواعد المحاسبية المطبقة ومدى مطابقتها لتلك القواعد المعمول بها، وكما يمكنهم من إظهار النقائص والتجاوزات التي يمكن أن تطرأ على المحاسبة.

أ- المرحلة التحضيرية:

يقوم العون الضريبي المكلف بالقيام بعملية المراقبة المحاسبية بالأعمال التالية:

1- جلب ملف المكلف المعني من المفتشية:

يعتمد المحقق على الملف الجبائي للمكلف كون أنه يحتوي على كافة الوثائق والبيانات وكذا المراسلات التي تتم بين الإدارة والمكلف، وتختلف بيانات المكلف حسب طبيعته¹.

فبالنسبة للشخص الطبيعي نجد: الحالة الشخصية، طبيعة النشاط الخاضع للفحص، مقر السكن، منبع العائدات والتصريحات، الوضعية العائلية.

أما بالنسبة للشخص المعنوي فنجد: طبيعة النشاط، رأس المال الاجتماعي، عنوان المقر الرئيسي، الوحدات التابعة لها (الفروع)، إسم المسير وحقه في رأسمال.

2- إرسال الإشعار بالتحقيق:

لا يمكن إجراء تحقيق دون إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق ملحق بميثاق المكلف بالضريبة الذي ينص على حقوق وواجبات الكلف بالضريبة، على أنها يستفيد المكلف بالضريبة من مدة للتضير قدرها (10) أيام بالنسبة للتحقيق المحاسبي و (15) يوم بالنسبة للتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، حيث يرسل الإشعار بالتحقيق برسالة محفوظة أو يسلم مباشرة للمكلف بالضريبة مع إشعار وصل، وعند عدم قبول إستلام الإشعار بالتحقيق لا يمنع من إجراء التحقيق، وفي هذه الحالة يلجأ المحققون إلى فرض الضريبة تلقائياً بعد تحرير محضر².

¹نوي نجا، 'فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 1999-2003'؛ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004، ص 65.

²بن اعمار منصور، مرجع سابق، ص 24.

3- المعاينة في عين المكان:

يمكن للمحقق أن يقوم بمراقبة مفاجئة قصد معاينة العناصر المادية والتأكد من الالتزام بمسك الوثائق المحاسبية اللازمة، إذ يمنح القانون في إطار التحقيقات المحاسبية حق ممارسة لتدخلات المفاجئة في المؤسسة قبل الخوض في عملية التحقيق المحاسبي» وبالتالي فالهدف منها هو السماح للإدارة بإجراء بعض المعاينات المادية كمعاينة وسائل الإنتاج، معاينة مادية للمخزون، معاينة وجود الوثائق المحاسبية دون فحص المضمون وجرّد قيم الصندوق.¹

عملية جمع المعلومات:

لكي يستطيع العون المحقق تقدير وضعية المكلف بطريقة جيدة ومنظمة فإنه يجب عليه جمع المعلومات التالية: طبيعة وهدف النشاط، شروط الاستغلال (الزبائن والموردون، حساب أسعار التكلفة وأسعار البيع...الخ)، وسائل الإنتاج المستعملة، الأماكن المسجلة في أصول ميزانية المؤسسة وتلك التي تخص صاحب المؤسسة والغير مسجلة في أصول الميزانية المستأجرة، علاقات المؤسسة مع المؤسسات الأخرى، الفرض الضريبي والتأكد من حقيقته، الشروحات المفصلة للمخطط المحاسبي الخاص بالمؤسسة، ومنه فالعون المحقق يحاول جمع أكبر قدر من المعلومات التي بوسعها تسهيل عملية التحقيق، وذلك باستغلال حق الإطلاع على مستوى المؤسسات العامة منها والخاصة.²

ب- سير التحقيق (مرحلة المراقبة الفعلية):

بعد انقضاء أجل التحضير يذهب المحققون لمباشرة أعمالهم داخل المؤسسة قيد التحقيق، لأنه قانونياً لا يسمح لهم بأخذ الدفاتر المحاسبية إلى مكاتبهم، إلا في حالة إذا ما طلب المكلف ذلك وهذا بتقديمه لطلب موقع ومقدم لمدير الإدارة الجبائية، وهنا يقوم المحققون بالتوقيع على تعهد باستلامهم للوثائق المحاسبية وإرجاعها بعد عملية فحصها. وتتم عملية الرقابة المحاسبية على مرحلتين:³

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب مديريةية التحقيقات و التدقيقات
'ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة' ، 2016، ص15.

²عيسى بولوخ، مرجع سابق، ص ص 74-75.

³نوي نجاه، مرجع سابق، ص 69.

1- المراقبة الشكلية للمحاسبة:

إنّ الرقابة الشكلية للمحاسبة تتمثل في المعاينة المادية للوثائق الموضوعة للرقابة، أي التأكد من وجود وصحة الدفاتر القانونية الإلزامية والمحاسبة لا تكون منتظمة شكلا إلا إذا كانت:

- محاسبة منتظمة وهذا إذا كانت تراعي القواعد والإجراءات المنصوص عليها قانونياً ؛
- محاسبة صادقة ويعني هذا صحة المعلومات الملخصة والمدونة في السجلات وكذا طريقة تقييمها؛
- محاسبة مثبتة (مقنعة) وهذا في حالة ثبوت تبرير وصحة كل العمليات المسجلة في الدفاتر.

فحص المحاسبة من حيث المضمون:

وتعني قيام المحقق بدراسة معمقة ودقيقة للحسابات الرئيسية كالآتي:¹

- **فحص حسابات الميزانية :** الميزانية هي كشف بالوضع المالي للوحدة الاقتصادية في فترة زمنية معينة وتضم:

- **أصول الميزانية:** وهي مجموع الاستخدامات أو الممتلكات التي تعتبر ملكاً دائماً أو مؤقتاً للمؤسسة، ففي هذا الجانب من الميزانية يتبين لنا مختلف المجالات التي استعملت فيها المؤسسة أموالها وتتمثل في:

- **الاستثمارات :** وهي تتجسد في حسابات الصنف (2) وعلى المحقق التأكد من الوجود الفعلي والمادي للاستثمارات وأنّ هذه الأخيرة ملك للمؤسسة بالإضافة إلى مراقبة معدّلات الإهلاك ومدى قانونيتها.

- **المخزونات :** تمثل حسابات الصنف (3) وهنا يقوم المراقب بالتأكد من أنّ المبالغ المسجلة في الدفاتر المحاسبية مطابقة لتلك المسجلة في الفواتير وأنّ التسجيلات المحاسبية في دفاتر الموردين والزبائن تتطابق مع دفاتر المؤسسة وأخيراً يجب التحقق من المعادلة:

مخزون أول مدّة + مشتريات - مخزون آخر مدّة + مبيعات.

¹ نوي نجاة، مرجع سابق، ص ص 70-71.

-**الحقوق** : تتمثل في حسابات الصنف (4) يقوم المراقب بمراجعتها بمقارنة الرصيد المستخرج من الحسابات البنكية والبريدية مع ذلك المعلن من طرف البنك أو البريد ومتابعة جميع التسيقات مع طلب تبريرها وكذا مراجعة الصندوق ومجموع المقبوضات نقداً، والتأكد من أنّ رصيد الصندوق موجب.

***خصوم الميزانية** : وهي مجموع مصادر الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتتكوّن من ¹:

-**الأموال الخاصة** : وهنا على المحقق التأكد من أن الزيادات والتخفيضات الطارئة على رأس المال محققة بصفة قانونية وأن الاحتياطات والمؤونات التي لم يعد لها هدف أعيد إدماجها في حساب الأرباح لإخضاعها للضريبة، بالإضافة إلى العمل على كشف المؤونات غير المبررة والتي تستغلها المؤسسة لتضخيم التكاليف.

-**الديون**: وهي مجمل التزامات المؤسسة وهنا يعمل المحقق على التأكد من صحة المبالغ المقيدة في هذا الحساب.

-**فحص حسابات التسيير والنتائج** : ينتقل المحقق للتأكد من صحة البيانات المسجلة في حسابات التسيير و النتائج، التي تمثل مجموع الأعباء التي تتحملها المؤسسة وكذا الإيرادات التي تتحصل عليها.

***حساب التكاليف** : وتتمثل في جميع نفقات المؤسسة، لذا فالمحقق يقوم بفحص هذه الحسابات كحساب البضائع المستهلكة، حساب نفقات المستخدمين، حساب النفقات المالية بهدف تحديد القيمة الحقيقية للكمية المستهلكة والتأكد من أنّ المبالغ المدفوعة هي فعلا لعاملين بالمؤسسة بالإضافة إلى التحقق من أنّ الفوائد المسددة هي ناجمة عن القروض المقدمة لها من المؤسسات المالية.

***حسابات الإيرادات** : وتشمل كل المبالغ المستلمة أو التي ستستلم كمقابل للمنتجات والأعمال التي تقدمها المؤسسة إلى الغير أو تلك المتحصل عليها دون مقابل، ويقوم المراقب بفحص هذه الحسابات مثل : حساب المبيعات والإنتاج المباع، حساب الإنتاج المخزن، حساب

¹نوي نجاة، نفس المرجع السابق، ص ص 72-73.

الخدمات المقدمة وهذا بمراقبة الوثائق خاصة فواتير البيع والتسديد من طرف الزبون وكذا بجرد ما هو داخل المخزن ومقارنته بما هو مصرح به من قبل المؤسسة.

* حساب النتائج : يتم من خلاله معرفة القيمة المضافة وهامش الربح وكذا مبلغ الربح الإجمالي لمراقبة تطور نتائج المؤسسة ومقارنتها مع النتائج المتوقعة، ويتم هذا كله بالاستعانة بالميزانية وجدول حسابات النتائج.

ج- نتائج التحقيق المحاسبي واعلام المكلف: بعد الانتهاء من مرحلة التحقيق المحاسبي تثبت الإدارة ان هناك نقائص وأخطاء أو إغفالات في العمليات التي تقوم على أساسها الضريبة.¹

تأتي مرحلة الرفض أو القبول المحاسبي (قبول صريح أو نسبي) وهنا فإن المحقق ملزم بإرسال نسخة من هذه النتائج إلى المكلف مبينا له فيها التجاوزات المكتشفة، والطرق المعتمدة في إعادة تأسيس الضريبة، وقد يرفض المراقب المحاسبة نظراً لكثرة الأخطاء وهذا في حالة ثبوت عدم قانونية الدفاتر المحاسبة الممسوكة أو في حالة التأكد من أن المحاسبة غير مقنعة بسبب انعدام الوثائق الإثباتية، أو عندما تتضمن المحاسبة أخطاء أو معلومات غير صحيحة خطيرة ومتكررة، ويمكن كذلك أن يتم التقييم التلقائي في حالة ثبوت استحالة القيام بعملية الرقابة بسبب اعتراض المكلف أو في حالة امتناعه عن الإجابة للطلبات الواردة من الإدارة الضريبية فيما يخص التوضيحات والإثباتات الواجب تقديمها.²

1- إبلاغ المكلف بنتائج التحقيق:

تلتزم الإدارة الجبائية بإبلاغ المكلف الخاضع للتحقيق بنتائج المراقبة الجبائية حتى وإن لم يكن هناك تقويم، ويتم هذا الإبلاغ على مرحلتين³:

-الإبلاغ الأولي: يجب أن يكون هذا الإشعار مصاعاً بطريقة تسمح للمكلف بفهمه وتسجيل ملاحظاته؛ وأن يرسل إلى المكلف شخصياً مع وصل الاستلام بذلك، إضافة إلى أنه يجب أن يحتوي هذا الإبلاغ على الطرق التي استعملت في التقييم، أي بتبيان جميع التعديلات

¹ ابن اعمار منصور، مرجع سابق، ص 90.

² وازطة مريم، مرجع سابق، ص 11.

³ نفسه، ص 11.

والتقويمات التي قام بها. وقد حدّد المشرع مدة أربعين (40) يوماً لرد المكلف على إبلاغ الأولي، والإدارة الجبائية ملزمة بالرد على طلبات التوضيح المقدمة من قبل المكلف.

-الإبلاغ النهائي : عند إرسال الإبلاغ الأولي للمكلف هناك حالتين يمكن حدوثهما:

أ-المكلف لا يرد أو يرد بعد الفترة القانونية وهنا فإن الأسس المعدلة تبقى كما هي لأنه يعتبر قبولاً ضمناً منه.

ب-المكلف يرد على الإبلاغ في المدة المحددة ويُسجل ملاحظاته الخاصة أو اعتراضاته عن الأسس المعدلة.

وبعد هذا يقرر المحققين قبول هذه الملاحظات أو رفضها ويجب عليهم أن يعلموا المكلف عن طريق الإبلاغ النهائي، أما في حالة الرد الإيجابي للمكلف فإنه يعد قبولاً صريحاً ويصبح أساس فرض الضريبة محددًا نهائيًا، ولا يمكن الرجوع فيه ولا حتى الاعتراض عليه عن طريق الطعن من قبل المكلف.

2- كتابة التقرير النهائي:

إنّ تحرير التقرير يعني انتهاء مهمة التحقيق، ويجب أن يتضمن هذا التقرير كل المعلومات التي تسمح بالتأكد من احترام إجراءات المراقبة، ويجب أن تدوّن الملاحظات في هذا التقرير فيما يخص طريقة إرساله للمكلف، وكذا يجب بيان الفترة الإضافية بالنسبة لبداية المراقبة وفي الأخير ذكر طبيعة المخالفات المكتشفة وكذلك العقوبات المطبقة مع توضيح النصوص القانونية المقررة لذلك.¹

ثانيا-مراحل الرقابة المعمّقة:

يمكن لأعوان الإدارة الجبائية القيام بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة، ومن خلاله يقومون بمراقبة مدى الانسجام بين المداخل المصروح بها من جهة، والذمة المالية، والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى.

¹نوي نجاه، مرجع سابق، ص 79.

أ- المرحلة التحضيرية:

هذه المرحلة لا تختلف كثيراً عن تلك التي يتم القيام بها في التحقيق المحاسبي إذ يتم من خلالها اختيار مجموعة الملفات المراد مراقبتها، وتجدر الإشارة إلى أنّ الأشخاص الخاضعين يجب اختيارهم عن طريق معايير ومؤشرات موضوعية وهادفة. ثم يتم إتباع المراحل التالية:

1- سحب الملف الجبائي للمكلف المعني:

يتم سحب الملف من المفتشية التي يقيم بها المكلف المعني قصد فحص مختلف المعلومات التي يتضمنها، مع إمكانية فحص مختلف الملفات الجبائية للأشخاص الذين يعيشون مع هذا المكلف، ويتم فحص الملف الجبائي بغرض أخذ فكرة عن الهوية والعنوان الحقيقي للشخص المراقب والتأكد من وجود مجمل التصريحات السنوية للدخل؛ بالإضافة إلى استخراج مؤشرات تحدد حالة الذمة المالية (العقارات، المحلات التجارية...)، وأخيراً مراقبة إن كانت كل المداخل قد أخضعت للضريبة، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسمح للمحققين باستخراج مجمل التناقضات بين المداخل المصرح بهاء والعناصر المعيشية للمكلف المعني.¹

2- إبلاغ المكلف بالتحقيق:

إذ يقوم المراقب الجبائي بإرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق للمكلف المعني، يعلمه فيه عن خضوعه لهذه الأخيرة مع منحه مدة 15 يوماً للتحضير، وهذا الإشعار يجب أن يحدد بشكل ضروري بعض العناصر مثل سنوات التحقيق؛ إمكانية الاستعانة بمستشار من اختياره،... إلخ، وعند إرسال أو تسليم هذا الإشعار يجب أن يرفق بميثاق المكلفين بالضريبة، مع تقديم بطاقة معلومات يملؤها المكلف.²

3- جمع المعلومات من مصالح الخارجية:

بعدما ينهي المحقق فحص الوثائق الإدارية الخاصة بالمكلف، وكذا بعض المعلومات المقدمة من مصالح البحث عن المعلومة الجبائية التابعة للهياكل المحلية والمركزية، يلجأ المراقب إلى القيام بالأبحاث الخارجية لأجل البحث عن المعلومات غير الموجودة في الوثائق الإدارية، وذلك باستخدامه لحقوقه الإدارية التي منحها له المشرع الجبائي كحق الإطلاع.

¹نوي نجاة، المرجع السابق، ص ص 81-84.

²المادة 21، الفقرة 3، قانون الإجراءات الجبائية، 2016، ص 13.

فيعد المراقب إلى فحص كل الحسابات البنكية للمكلف، لتحديد مداخله بناءً على المعلومات المقدمة من المصالح البنكية، كما يمكنه الإطلاع على مختلف حساباته المالية المتواجدة في العديد من المؤسسات إضافة إلى مراقبة أسهمه التي قد توجد في بعض الشركات، وكذا الأموال المتحصلة من جراء بيع العقارات أو المنقولات.¹

4- إعداد الميزانية الشكلية:

بعد إجراء فحص الملف الجبائي وكذا المعلومات المتحصل عليها، يقوم المحقق بوضع ميزانية أولية تحتوي على مجمل المعطيات، هذه الميزانية لها دور أولي في تحديد درجة صدق التصريحات الجبائية واطهار الدخول غير المصرحة، بالإضافة إلى فحص تغييرات الذمة والمتاحات وكذا قروض الحسابات المالية.²

ب- سير التحقيق:

بعد المرحلة التحضيرية تأتي عملية التحقيق المعمق التي تتم في مصالح الإدارة الضريبية، ما عدا في حالة طلب المكلف أن تُجرى في مكان آخر. وفي هذا الصدد يقوم المراقب باستدعاء المكلف المعني بالتحقيق لتزويده بكشوفات الحسابات البنكية، البريدية، وجميع الحسابات الأخرى التي من الممكن ممارستها.

إعادة تكوين الأسس الخاضعة للضريبة:

إن إعادة تكوين المداخل المحققة من قبل المكلف تتم بهدف كشف الدخول الغير مصرحة وإعادة إخضاعها للضريبة، وفي هذا الإطار يقوم المحقق ب:³

- عملية التقييم لممتلكات ونفقات المكلف المعني.

- تحليل الحسابات المالية من خلال مراقبة التدفقات المالية للمكلف إذ يلجأ المراقب إلى مقارنة الكشوفات البنكية مع المداخل المصرح بها لتحديد رصيد الميزان النقدي للمكلف، والنتائج المتحصل عليها يجمعها فيما بعد في ميزان الخزينة الذي يشكل وسيلة تقنية شاملة.

¹ نوي نجاة، مرجع سابق، ص 79.

² نوي نجاة، المرجع السابق، ص 79.

³ نفسه، ص ص 84-85.

-الميزان النقدي: إنّ دراسة الميزان النقدي يتيح للإدارة ضمان أنّ السيولة المستعملة من طرف المكلف خلال فترة المراقبة لا تفوق تلك التي من الممكن الحصول عليها خلال نفس الفترة، ويتجسد هذا الميزان في مقارنة السيولة المتاحة مع السيولة المستعملة.

-ميزان الخزينة: إن ميزان الخزينة يتيح تحديد المبلغ الإجمالي للنفقات خلال فترة المراقبة، وكذا مبلغ المصادر التي من الممكن للمكلف الحصول عليها خلال نفس الفترة، وبالتالي يمكننا من إخراج الاختلافات الموجودة بين المتاحات المستخرجة والمتاحات المستعملة التي تدل على وجود دخول غير مصرح بها.

-المتاحات المستخرجة : وهي تضم كل المبالغ التي يمكن للمكلف الحصول عليها خلال فترة المراقبة.

-المتاحات المستعملة : وتشمل كل المبالغ المنفقة من طرف المكلف على مستواه المعيشي.

إنّ ميزان الخزينة ما هو إلا ثمرة ناتجة عن مقارنة المتاحات المستخرجة والمتاحات المستعملة، والذي يظهر في شكل رصيد الحساب المالي، هذا الأخير لا تكون له أيّ دلالة إلا إذا كان رصيّدًا دائمًا، وبنهاية هذه المقارنة يمكن أن نواجه ثلاث حالات وهي¹:

-المتاحات المستخرجة = المتاحات المستعملة، ومنه الإدارة ليست لها أية ملاحظات.

المتاحات المستخرجة < المتاحات المستعملة، إذن هناك فائض يمكن أن يرجع إلى سوء تقييم النفقات.

-المتاحات المستخرجة > المتاحات المستعملة، بالتالي هناك نقص، وفي هذه الحالة المراقب يخضع هذا النقص للضريبة، إلا إذا أتى المكلف بتبريرات كافية.

2- طلبات التوضيحات والتبريرات:

في حالة جمع المحقق عدة عناصر تثبت أنّ المكلف يحقق مداخيل مهمة مقارنة بما صرحه؛ يمكنه طلب توضيحات وتبريرات لنقطة أو عدّة نقاط حول ما صرح به المكلف.²

¹ نوي نجاة، المرجع السابق، ص ص 86-87.

²ميثاق المكلفين بالضرائب، مرجع سابق، 2016، ص 32.

-**طلب التبريرات :** حيث يقوم بها المحقق في حالة ما إذا توفر لدى الإدارة عناصر تثبت أنّ المكلف يتمتع بمداخيل هامة مقارنة مع تلك المصرح بها أو قصد معرفة وضعيته الجبائية أو من أجل معرفة التكاليف التي تم خصمها من الدخل الإجمالي.

-**طلب التوضيحات :** يقوم بها المحقق لرفع الشك عن كل غموض في التصريحات وتخص أي نقطة واردة في التصريح. ويجب على المكلف تقديم شروحات وافية حول النقاط الغامضة المطلوب توضيحها، كما أنّ المحقق ملزم بأن يوضح للمكلف بأنّ لديه مهلة ثلاثين يوماً للرد على هذه الطلبات.

ج-انتهاء التحقيق وإبلاغ المكلف بالنتائج:

بعد انتهاء المراقب من عملية التحقيق والمقارنة يتوصل إلى إحدى النتيجتين: إما قبوله لأسس فرض الضريبة المصرح بها من قبل المكلف، ومن ثمّ عليه إشعار هذا الأخير بغياب التقويم، أو رفضها إذا علم أن ما هو مصرح به كمداخيل هي ليست حقيقية وغير مطابقة للواقع، فيقوم بإعادة تكوين مداخيله وكذا الدخول المحققة من قبل أولاده والأشخاص الذين يعيشون معه.¹

المبحث الثاني: التحصيل الجبائي

نظرا لأهمية مداخيل الضرائب تقوم الدولة ببحث المكلفين بالضريبة على ضرورة أداء واجباتهم اتجاه الخزينة العمومية، وتسعى الإدارة المالية لتحصيل الضرائب لأنها تعد مصدرا هاما وأساسيا لإيرادات الدولة التي تحتاجها لسد النفقات العامة الازمة، وفي هذه المرحلة تصبح العلاقة مباشرة بين الإدارة الضريبية والمكلف، حيث توضع القواعد التي تضمن تحصيل دين الضريبة دون حدوث عقبات تمنع الدولة من الحصول على حقها، سواء من جانب الإدارة الضريبية المختصة أو من جانب المكلف.

المطلب الأول: مفهوم التحصيل الضريبي ومبادئه

للإمام أكثر بالتحصيل الضريبي يجب التطرق لعدة تعاريف للتحصيل الضريبي

¹نوي نجاة، مرجع سابق، ص ص 88-89.

أولاً: مفهوم التحصيل الضريبي

هناك عدة تعاريف للتحصيل الضريبي نذكر منها:

التعريف الأول: نعني بالتحصيل الضريبي مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقاً للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار¹.

التعريف الثاني: هو مجموعة من الإجراءات الإدارية والتقنية، التي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف بدفعها إلى ملكية الخزينة العمومية².

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف التحصيل الضريبي بشكل عام كما يلي:

يقصد بالتحصيل الضريبي: مجموعة العمليات التي تستهدف نقل قيمة الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية وهذا يعني إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة. ويرتبط تحصيل الضريبة بقواعد قانونية التي يحددها المشرع الضريبي ويتم الدفع نقداً أو عن طريق البنك.

ثانياً: المبادئ التي تتحكم في التحصيل الضريبي

هناك عدة مبادئ تتحكم في التحصيل الضريبي لا يجب إهمالها نذكرها فيما يلي:

1- قاعدة اليقين: وتقضي هذه القاعدة أن تكون الضريبة التي يلتزم بدفعها المكلف محددة بأحكام تشريعية واضحة، وذلك بأن يكون معدلها ووعائها وميعاد دفعها وطريقة تحصيلها مقررة بوضوح حتى يعلم بها المكلف³

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة للنشر بوزريعة، الجزائر، 2003، ص156.

² دواوي محمد، الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي في الجزائر مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006/2005، ص13.

³ مراد ميهوبي، إجراءات تحصيل الضريبة، أي فاعلية التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون، جامعة 8ماي 1945 قالمة. الجزائر عدد 39، سبتمبر، 2014، ص 243.

2- قاعدة الملائمة في التحصيل: تعني قاعدة الملائمة في التحصيل أن يراعي المشرع عند فرض الضرائب ملائمة ميعاد تحصيلها مع ميعاد تحقيق الدخل، لقوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾¹

3- قاعدة الاقتصاد في التحصيل: ويقصد بها الاقتصاد في نفقات جباية الضرائب المثلى التي تكلفها أقل نفقة ممكنة.²

المطلب الثاني: قواعد التحصيل الضريبي

إن المقصود من قواعد التحصيل الضريبي القواعد القانونية والتي حددها المشرع الضريبي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: الواقعة المنشأة للضريبة، طرق تحصيل الضريبة، ضمانات تحصيل الضريبة

أولاً: الواقعة المنشأة للضريبة³

يحدد كل قانون الواقعة المنشأة للضريبة والتي تعني المناسبة أو السلوك الموجب لحصول الدولة على الضريبة من المكلف بهاء ويحدد القانون مجموعة القواعد التي تطبق في كل حالة على كل مكلف بالضريبة إذا ما توفرت بالنسبة له شروط خضوعه للضريبة.

وفيما يتعلق بالضرائب المباشرة» فمثلاً نجد أن الواقعة المنشأة للضريبة للأجور هي حصول الفرد على المرتب أو الأجر أما في الضرائب الغير مباشرة، فيعتبر اجتياز السلعة للحدود الإقليمية الواقعة المنشأة للضريبة على الاستيراد أو التصدير، كما يعتبر إنتاج السلعة هو الواقعة المنشأة للضريبة على الإنتاج أو الانتقال السلعة من مرحلة لأخرى.

إذ أن المكلف بالضريبة يلتزم بدفع الضريبة حسب معدلها وفقاً لما هو قائم وقت تحقق الواقعة المنشأة لهاء بغض النظر عن صدور أي قانون جديد يقضي برفع المعدل أو تخفيضه، ويجب اتباع هذه القاعدة حتى في حالة الغاء الضريبة كلياً أو جزئياً. فيجب الاستمرار في تحصيل الضريبة بالنسبة للحالات التي تم.

¹سورة الانعام الآية 141.

²مراد ميهوبي، مرجع سابق، ص 243.

³محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 157-158.

ثانيا: طرق تحصيل الضريبة

يوجد طريقتين لتحصيل الضريبة التحصيل العادي و التحصيل الجبري فصلهما كالآتي:

1- التحصيل العادي للضريبة:

وتعتبر هذه الطريقة هي الأصل في دفع قيمة الضريبة من المكلفين الى صناديق الخزينة العامة، بحيث أنه في هذه الحالة يلتزم المكلف بدفع ما عليه من مبالغ مستحقة¹، وفي هذه الحالة يتم تحصيل الضريبة وفق العديد عن طريق العديد من الطرق يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- **طريقة التسديد المباشر من قبل المكلف نفسه:** القاعدة العامة أن يلتزم المكلف بدفع الضريبة إلى الإدارة الجبائية من تلقاء نفسه، دون مطالبة الإدارة له بأدائها في محل إقامته، وهذه الطريقة تعد الأكثر شيوعا وتسمى أيضا بطريقة "التوريد المباشر"².

وقد تأخذ هذه الطريقة عدة اشكال وهي³:

✓ دفع قيمة الضريبة دفعة واحدة.
 ✓ دفع قيمة الضريبة على عدة اقساط، بحيث يكون تقسيط دين الضريبة محددًا بنص قانوني.

✓ شراء طوابع الدمغة والصاقها على العقود والشهادات... الخ

- **طريقة التسديد لمبلغ الضريبة النقدية على اقساط مسبقا:** قد لا تنتظر مصلحة الضرائب إلى نهاية السنة حتى يقوم المكلف بتوريد الضريبة إلى الخزينة العمومية، وإنما تلزمه بدفع أقساط مقدّمة، تتناسب مع دخله المتوقع ومقدار الضريبة التي يتوقع أن يدفعها سنويا، وفي نهاية السنة تتم التسوية (المقاصة).

¹ د.قاشي يوسف، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة لبويرة، الجزائر، 2014-2015، ص23.

² محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص158.

³ د.علي رحال، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006/2007، ص16.

فإذا كانت المدفوعات الضريبية أقل من دين الضريبة، قام المكلف بتسديد ما تبقى عليه من الضرائب، وإذا حدث العكس قامت مصلحة الضرائب بسداد مستحقاته أو قيدت له ذلك كأقساط مقدمة للسنة التالية.¹

- طريقة الاقتطاع من المنبع (المصدر)²: تعتبر من أهم طرق تحصيل الضرائب، حيث تتعدم فرص التهرب الضريبي من قبل المكلفين لأنه في الواقع يحصل على الدخل الصافي بعد ان تدفع الضريبة بواسطة شخص اخر.

وتتميز هذه الطريقة بـ:

- ✓ سهولة وسرعة التحصيل.
- ✓ لا يشعر المكلف بوقع الضريبة وفي أغلب الاحيان يجهل مقدارها.
- ✓ انخفاض النفقات الجبائية في هذه الطريقة، لأن المكلف بتحصيل الضريبة وتوريدها للخزينة لا يتقاضى اجر نظير ذلك.

2- التحصيل الجبري (الطريقة غير المباشرة):³

عند استحالة استثناء الإدارة الضريبية لدين الضريبة من مال المكلف تلجا الى طريقة التحصيل القسري أو الاجباري، وفي هذه الحالة فإن إدارة الضرائب تقوم بتحصيل دين الضريبة بقوة القانون وفي بعض الاحيان الاستعانة بالقوة العمومية وليس بإرادة المكلفين.

وهذه الطريقة لها العديد من الآليات، وتختلف من دولة لأخرى فقد تكون عن طريق الحجز عن أموال المدين بالضريبة وبيعها بالمزاد العلني، من أجل استثناء دين الضريبة وكل الحقوق العامة.

كما قد تتخذ شكل حرمان المكلف بالضريبة من استخراج بعض الوثائق الادارية وممارسة الانشطة التجارية.

¹ ساعد نبيلة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة و المالية، جامعة البويرة ، الجزائر، 2015/2014، ص33.

² ثابثي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، 2012/2011 جامعة تلمسان، الجزائر، ص32.

³ د.قاشي يوسف، مرجع سابق، ص24.

كما نشير إلى أن قيمة الضريبة المستحقة تعد دينا لا بد من استقائه من أموال المدين عند انتقال

الملكية منه الى اشخاص اخرين (حالة التركة).

المطلب الثالث: أثر الرقابة الجبائية على زيادة الحصيلة الضريبية

للرقابة الجبائية دور كبير في زيادة التحصيل الضريبي، إذ يجب على الإدارة التحكم الحيد في جميع الإجراءات التي يقوم بها المحقق لكي تكون ناجحة بكل مراحلها من التحضير الى نهاية التحقيق وتضمن التحصيل الحيد للضريبة؛ حيث أن زيادة الحصيلة الضريبية تتوقف على فعالية إجراءات الرقابة و النظام الضريبي ولهذا يجب على المحقق احترام المكلف وبالتالي التحكم الجيد في الإجراءات يساعد المحقق التوصل الى نتائج إيجابية ما يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.

أولاً: مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي

* دور فحص المحاسبة من حيث الشكل في زيادة التحصيل الضريبي

من بين أهم الإجراءات الرقابة الجبائية التي يقوم بها المحقق الجبائي لدينا فحص المحاسبة من حيث الشكل ونعني بها معاينة كل الدفاتر الملزمة على المكلف وفحصها بما يلائم الشروط و الأحكام القانونية اذ يجب على المكلف بالضريبة تقديم كل الدفاتر التي بدورها تمثل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة؛ بهدف التوصل الى الوضعية الحقيقية للمؤسسة ، اذ يجب على المحقق فحص كل الدفاتر و التأكد من مدى مطابقتها للتشريعات و الشروط القانونية، و التي على أساسها يحصل المحقق على صورة صادقة لمحاسبة المكلف، فإذا وجد دفاتر غير مطابقة للتشريعات يتضح للمعون المحقق أن للمكلف نية التهرب الضريبي فيتخذ الإجراءات اللازمة لمنع التصرفات غير القانونية و بالتالي المساهمة في زيادة التحصيل الضريبي.

* دور فحص المحاسبة من حيث المضمون في زيادة التحصيل الضريبي

بعد قيام المحقق بفحص المحاسبة من حيث الشكل لمختلف الدفاتر المقدمة من طرف المكلف بالضريبة يقوم بفحص دقيق لكل المعلومات والحسابات، للتأكد من صحتها حيث أن فعالية هذا الإجراء وقدرة المحقق على كشف الأخطاء والتجاوزات يساهم بنسبة كبيرة في زيادة المردودية الضريبية.

1/ التحقيق المحاسبي: هذا النوع من التحقيق يساهم بدرجة كبيرة في زيادة مردودية الحصيلة الضريبية حيث أن هذا النوع يعتبر من أهم طرق تنفيذ الرقابة الجبائية على المكلفين، حيث أنها تهتم بجميع أنواع الضرائب والتأكد من صحة التقييدات المحاسبية ومقارنتها مع التصريحات المقدمة من طرف المكلف والتأكد من مصداقيتها، إن التحقيق المحاسبي يساهم في زيادة المداخل الجبائية وتحسين مردوديتها هذا من خلال التطبيق الجيد لإجراءات التحقيق المحاسبي.

-إجراءات التحقيق المحاسبي : إن التحضير لعملية التحقيق هو من أهم الخطوات التحقيق المحاسبي حيث يتم من خلاله اختيار الملفات التي سيحقق فيها ويقوم المحقق الجبائي بدراسة الملف الجبائي للمكلف، وبعد ذلك يفحص الملف الجبائي للمكلف وإعداد قائمة مفصلة برقم الأعمال المحقق، وبالتالي إن هذه فعالية هذه الإجراءات تساعد في إعطاء صورة حقيقية للتصريحات المقدمة و المساهمة في منع التهرب الضريبي، وبالتالي زيادة المردودية الضريبية حيث أن كفاءة المحقق بالقيام بهذه الاجراءات تساعد في تحسين مردودية التحقيق المحاسبي.

2-التحقيق المعمق:

إن التحقيق المعمق هو امتداد للتحقيق المحاسبي يهدف إلى مراقبة المداخل المصرح بما من طرف المكلف، وحوصلة ما هو في ذمة المكلف من خلال المؤسسات المالية التي تتعامل معه، وعند حصول المحقق على المعلومات يقوم بفحصها ومقارنتها مع المعلومات المصرح بما من أجل اكتشاف المخالفات والأخطاء، وبالتالي فرض غرامات على المكلف هذا ما يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي، إذن فعالية الرقابة الجبائية تتوقف على مدى أهمية تطبيق العقوبات والغرامات لضمان التحصيل الجيد.

للضريبة وزيادة مردوديتها وبشكل تحديد مدة التحقيق من أهم أدوات لضبط وسير عملية التحقيق بطريقة فعالة.

وتتوقف فعالية هذا النوع من التحقيق إلى:¹

¹ بوشري عبد الغني ، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة الغش الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010 ، ص

-كفاءة الهيئات المختصة بسن القوانين و المراقبين الذين يقومون على تطبيقها واتخاذ إجراءات من شأنها تقوية نضام الرقابة الجبائية

-تمديد المراقبة الجبائية حسب اجراءات التحقيق المعمق للأشخاص المكتتبه للتصريح

-تكثيف عمليات الرقابة و المعاينة المستمرة

حيث أن هذه الإجراءات تساهم في زيادة مردودية التحقيق المعمق وبالتالي زيادة التحصيل الضريبي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة "حدان زكرياء" حيث جاءت الدراسة تحت عنوان: "بالرقابة الجبائية ومساهمتها في التحصيل الجبائي"، 2017.

تهدف هذه الدراسة في مجملها لتوضيح مساهمة الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على دراسة ميدانية من خلال فحص وتحليل ثلاث (03) ملفات جبائية متعلقة بمؤسسات مختلفة خاضعة للتحقيق في المحاسبة، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية والتحقيق المصوب في المحاسبة على الترتيب في إطار زمني ممتد ما بين 2012 الى 2015، وقد تم التوصل الى ان كفاءة الرقابة الجبائية تعتبر عامل اساسي لضمان زيادة الحصيلة الجبائية والحد من التهرب الضريبي إلا ان هذه الأخيرة تبقى غير كافية لسد كل الثغرات. من خلال هذه الدراسة نلاحظ وضوح وبساطة العنوان، كما انه يشير الى الاشكالية المطروحة ومن خلال النتائج المتوصل إليها تم إثبات جميع الفرضيات، إلا انه لم تكن هناك اجابة واضحة حول الاشكالية الرئيسية، واعتماد الباحث في موضوع دراسته على الكم الهائل من المراجع جعله يتوفق في عرض اطاره النظري والتوصل الى نتائج اطاره التطبيقي.

الدراسة الثانية: دراسة "جرتلي نجبية، حيث جاءت الدراسة تحت عنوان: "فعالية الرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي" 2018.

انطوت هذه الدراسة تحت هدف اكتشاف العلاقة بين فعالية الرقابة الجبائية ومدى مساهمتها في التحصيل الضريبي، وللوصول الى الهدف المرجو تم اللجوء الى دراسة ميدانية حول مؤسستين خدماتية ونتاجية خاضعتين للتحقيق في المحاسبة على مدى أربع سنوات متتالية (2012، 2013، 2014، 2015) حيث توصلت الباحثة الى ان التنسيق التام بين الادارة

الجبائية ومختلف الادارات والمؤسسات الاخرى يلعب دورا فعالا في تبادل المعلومات من حيث جمعها واستغلالها وهذا من شأنه تعزيز استراتيجية مواجهة التهرب الضريبي.

نلاحظ من خلال هذه الدراسة ان هناك توافق بين العنوان والاشكالية الرئيسية مع امام الاشكاليات الفرعية بجميع جوانب الدراسة كما ان الباحثة قامت بطرح مجموعة من التوصيات الهادفة والتي تخدم الموضوع مع وجود تنوع ووفرة في المراجع.

الدراسة الثالثة: دراسة "مصطفى ايدير " حيث جاءت المقالة تحت عنوان "تقييم فعالية المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية" 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية كم من المراجعة و الرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية مع إبراز ضرورة المراجعة الجبائية في المؤسسات الاقتصادية لتحسين التسيير الجبائي وكذا دور الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الجبائي، حيث اعتمد الباحث على اجراء دراسة تطبيقية من خلال تصميم وتوزيع استبيان على مجتمعين، الأول مكون من ثلاثون (30) مؤسسة اقتصادية تنشط في مختلف القطاعات وذلك لتقييم فعالية المراجعة الجبائية، أما المجتمع الثاني فلقد شمل موظفي الإدارة الضريبية المكلفين بعملية الرقابة الجبائية حيث بلغت العينة ثلاثون (30) موظف في إطار تقييم فعالية الرقابة الجبائية، ومن خلال هذه الدراسة تم استخلاص أن المراجعة الجبائية تساهم في تدنية التكاليف الجبائية و تحسين السير الجبائي من خلال تحديد أخطاء في التصريحات وتقديم خيارات جبائية.

من هذه الدراسة نلاحظ أن موضوع الدراسة في مجمله غير مهتلك يحاكي الواقع في البيئة الجزائرية، وقد تناول الإطار النظري جميع متغيرات البحث والعلاقة بينها، وكانت العينات المدروسة مناسبة لإجراء الدراسة الميدانية وهذا ما يدل على موضوعية الباحثين.

الدراسة الرابعة: دراسة "اسماء كرايمية" حيث جاءت الدراسة تحت عنوان "الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي" 2017 .

هدفت هذه الدراسة الى كشف العلاقة بين الرقابة الجبائية ومساهمتها في تحسين مردودية التحصيل الضريبي باعتبار الرقابة الجبائية عنصرا اساسيا في الحد من التهرب الضريبي ومن اجل تحقيق هذا الهدف لجأت الباحثة الى دراسة ميدانية من خلال تحليل وتقييم اثر الاشكال المختلفة للرقابة الجبائية المستعملة على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تبسة حيث تم التركيز على كل من التحقيق في المحاسبة والتحقق المعمق في مجمل الوضعية

الجبائية الشاملة باعتبارهما الأكثر فعالية في التأثير على عملية التحصيل الجبائي، كما تم التطرق الى الرقابة على المعاملات العقارية في اطار زمني ممتد بين سنوات 2012 الى 2016، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى ان تحسين العلاقة بين الادارة الجبائية والمكلفين بالضريبة من الاجراءات الهامة الواجب اتخاذها والتي من شأنها تحسين مردودية التحصيل الضريبي، كما ان التحقيق المصوب في عين المكان انجع من التحقيق في المحاسبة و التحقيق المعمق كونه يمتاز بمراقبة اقل شمولية واكثر سرعة ومردودية .

من هذه الدراسة نلاحظ وجود تناسق بين عنوان المذكرة محل الدراسة مع الإشكالية الرئيسية، كما أن الأهداف مصاغة بشكل واضح ومفهوم وأنها قابلة للتحقيق في ضوء الظروف المتاحة حولها، أما بالنسبة للإطار النظري فقد أوضح أهمية الدراسة، إلا أن الإشكالية الفرعية المطروحة من طرف الباحثة غير ملمة بالجانب النظري للدراسة.

الدراسة الرابعة: دراسة "فهيمة بلول"، حيث جاءت المقالة تحت عنوان "الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة" 2019.

ركزت هذه الدراسة البحثية على تبيان فعالية واهمية الرقابة الجبائية في الحفاظ على موارد الخزينة العمومية والتصدي لمختلف طرق التهرب، وللوصول الى هذا الهدف تم تطرق الباحثين الى دراسة نظرية تتمحور حول تبيان النظام القانوني والاجرائي للرقابة الجبائية بالنظر الى المبدئين اساسيين هما حماية اموال الدولة من جهة وعدم المساس حقوق المكلفين بالضريبة من جهة اخرى وتم التوصل الى ما يلي:

• ان الرقابة الجبائية من أهم الوسائل التي تستعمل للتأكد من مدى التزام المكلفين بالخضوع للضرائب، ونظرا لهذه الأهمية البالغة فقد وسع المشرع في الامتيازات الممنوحة لصالح الادارة الجبائية اثناء اتخاذها للإجراءات الرقابية، بالمقابل فقد قدم المشرع مجموعة من الحقوق والضمانات للمكلفين بالضريبة.

يعتبر موضوع الدراسة موضوعا جديدا نوعا ما في الساحة البحثية حيث لم يتطرق اليه كثيرا، تناولت من خلاله الباحثة اطارا نظريا شامل لجميع نواحي الموضوع، ولقد كانت النتائج المتوصل اليها مرتبطة ارتباطا كليا للإشكالية المطروحة، ورغم كل الايجابيات الموجودة في نطاق البحث الا انها تفتقر للجانب التطبيقي الذي من شأنه تعزيز نتائجها أكثر.

خلاصة:

تعتبر الرقابة الجبائية الوسيلة القانونية الممنوحة للإدارة الجبائية والتي تسعى من خلالها الى المحافظة على الأموال العمومية والتحقق من مدى شرعية وصحة المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة ومطابقتها مع المداخيل الحقيقية وما تم الحصول عليه من معلومات من مصادر أخرى، وقد تم انشاء هياكل إدارية تختص بعملية الرقابة الجبائية واجراءاتها، التي تسعى على تنفيذ قوانينها ومراقبة التسيير الحسن لها على جميع المستويات.

الفصل الثاني: دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

تمهيد:

بعد الاطلاع على أدبيات كل من الرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي والتعرف على كل الجوانب النظرية لكلا المتغيرين، نتطرق في هذا الفصل الى الدراسة الميدانية التي تمت في كل من مديرية الضرائب ومركز الضرائب لولاية عين الدفلى، والتي من خلالها اسقاط الضوء على التحصيل الجبائي لمختلف أنواع التحقيق الجبائي الذي تم فرضها على المكلفين الخاضعين لمختلف هذه التحقيقات وهذا من خلال السنوات 2018، 2019، 2020، 2021.

المبحث الأول: لمحة عامة على مديرية الضرائب عين الدفلى

المطلب الأول: تعريف المديرية العامة للضرائب لولاية عين الدفلى وهيكلها التنظيمي

أولاً: تعريف المديرية العامة للضرائب لولاية عين الدفلى

هي عبارة عن إدارة عمومية غير ممركرة ذات طابع محلي تابعة وظيفيا للوزارة المالية، تسهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.

نشأت مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى سنة 1991 مقر نشاطها بنزل المالية بعين الدفلى وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-06 المؤرخ في 21/02/1991 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجبائية وصلاحياتها.

تضم خمس (5) مديريات فرعية هي:

1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية ؛
2. المديرية الفرعية للتحويل ؛
3. المديرية الفرعية المنازعات الجبائية ؛
4. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ؛
5. المديرية الفرعية للوسائل.

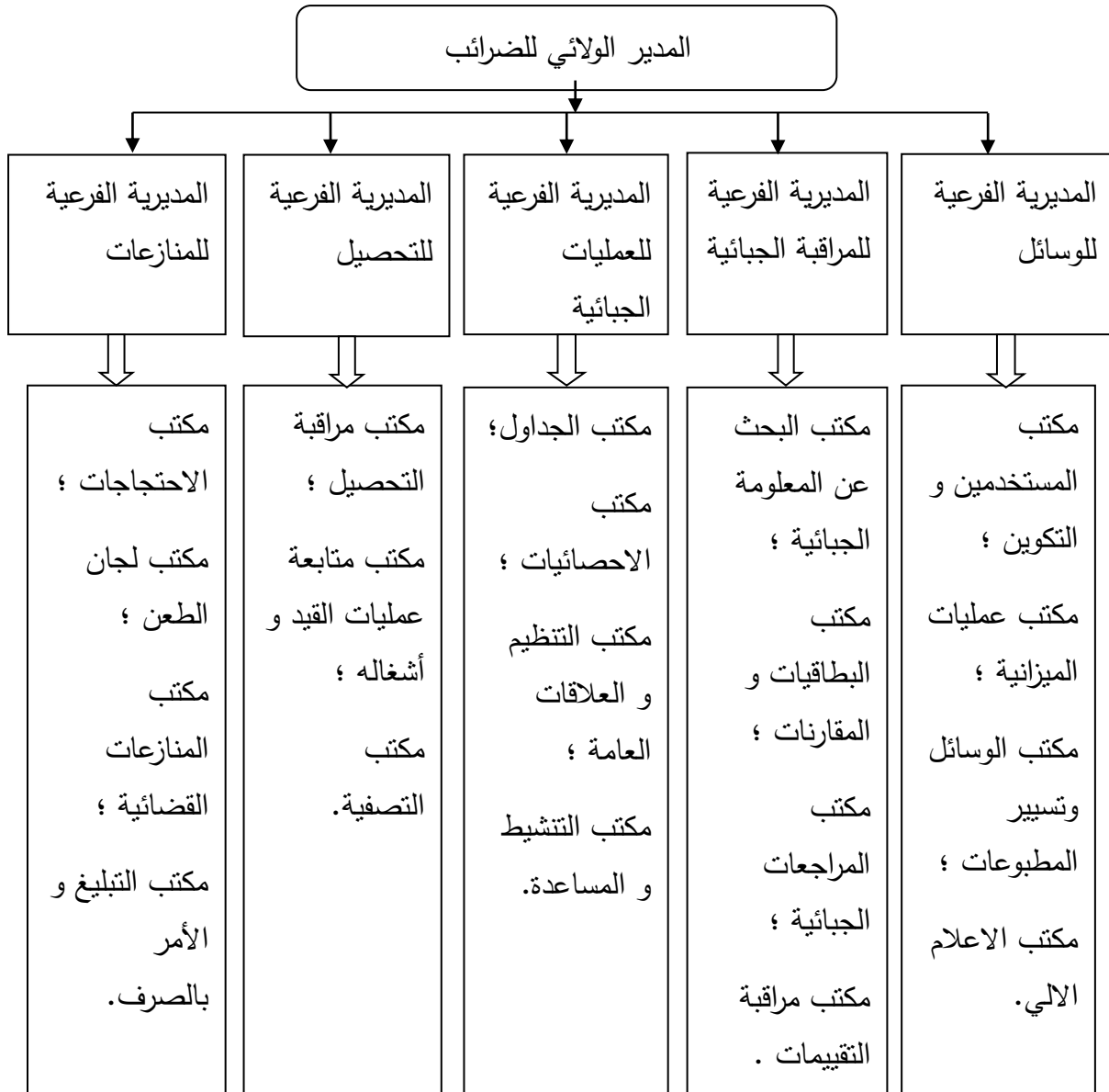
من بينها واحدة للتسجيل و الطابع؛

أما المصالح الخارجية تتمثل في: تسعة مفتشيات ضرائب، اثنين عشر قباضات ضرائب (عشرة قباضات) واحدة مركز الضرائب والأخرى المركز الجوازي للضرائب.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب عين الدفلى

الشكل(2): تقسيمات مديرية الضرائب عين الدفلى

وفقا للمراسم والقرارات السابقة فقد تم تنظيم الهيكل الضرائب الولائي وفقا للشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق مقدمة من مديرية الضرائب عين الدفلى

شرح الهيكل:

1) المديرية الفرعية للمعاملات الجبائية: تكلف بتنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار، وبطلبات اعتماد حصص الشراء من الإعفاء على TVA ومتابعتها ومراقبتها، ومتابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (4) مكاتب؛

2) المديرية الفرعية للتحصيل: وتكلف بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا وضعية تحصيل الضرائب و الرسوم وكل ناتج آخر، و المراقبة لمصالح التحصيل وتنشيط

القباضات، و التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما التصفية و تتكون من ثلاث مكاتب؛

(3) المديرية الفرعية للمنازعات: تكلف بمعالجة الاحتجاجات المقدمة وطلبات الاسترجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة، وتشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف وتتكون من أربعة(4) مكاتب؛

(4) المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية: وتكلف بإعداد برامج البحث والمراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة انجازها وتتكون من أربعة(4) مكاتب؛

(5) المديرية الفرعية للوسائل: تكلف بتسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب، كما تسهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية و تنسيقها وتتكون من أربعة(4) مكاتب.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لملفات الرقابة الجبائية لولاية عين الدفلى

المطلب الاول: نتائج الرقابة الجبائية على مختلف المكلفين الخاضعين

أولا: نتائج التحقيق المحاسبي والتحقق المصوب

الجدول 01: التحقيق المحاسبي (vc) والتحقق المصوب (vp)

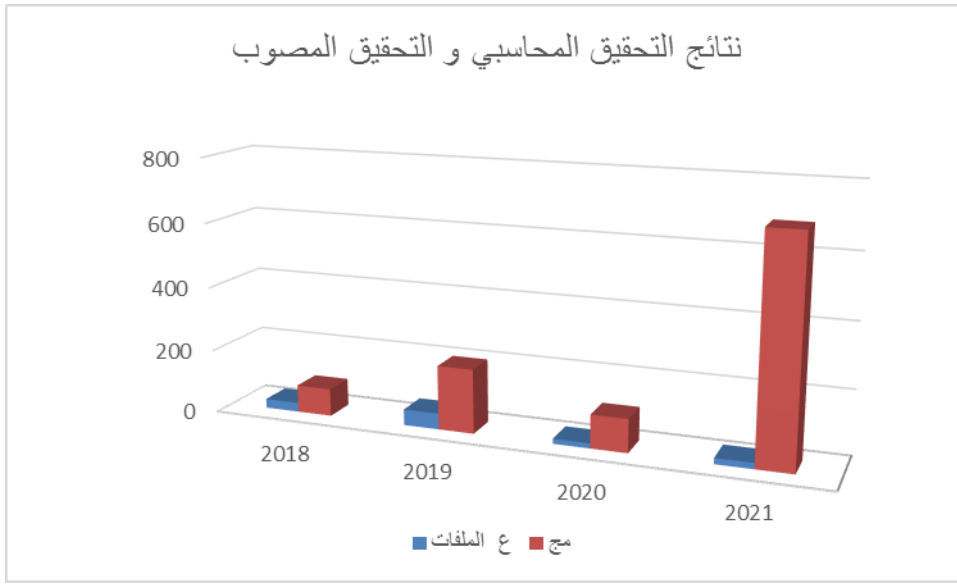
2021	2020	2019	2018	
19	16	50	29	عدد الملفات
74996497	33968480	125507824	69.970.831	مجموع الحقوق
612604385	20992120	75133907	16914889	مجموع الغرامات
687600882	104960600	200641731	86885720	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات مركز الضرائب لولاية عين الدفلى

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان عدد الملفات التي خضعت للتحقيق المحاسبي والمصوب كانت كبيرة خلال سنة 2019 مقارنة مع عدد الملفات التي تم برمجتها، فقد تم برمجتها حوالي 96.10 وهذا دليل على أنه تم أخذ جل الملفات المبرمجة و إخضاعها لعملية التحقيق المحاسبي و المصوب، وفيما يخص كل مبالغ الحقوق و الغرامات فقد كانت مرتفعة خلال سنة 2021 بالرغم من نقص عدد الملفات الخاضعة، وهذا يعني وجود نسبة كبيرة من التهرب الضريبي لتلك السنة حيث بلغ مجموع الغرامات 612.604.385 دج ليصل مجموع

الغرامات و الحقوق الى 687.600.882، أما في سنة 2020 فقد انخفض عدد الملفات الخاضعة للتحقيق الى 16 ملف وصاحبه انخفاض كذلك في مجموع الغرامات ليصل إلى 20992120 دج ومنه فقد كان مجموع الحقوق و الغرامات حوالي 104 مليون دج أما فيما يخص سنة 2018 فقد انخفض المجموع فيها إلى حد كبير حوالي 86 مليون دج، كما هو موضح في الشكل رقم (03).

الشكل 03: نتائج التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

ثانيا: نتائج التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية

الجدول 02: التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية

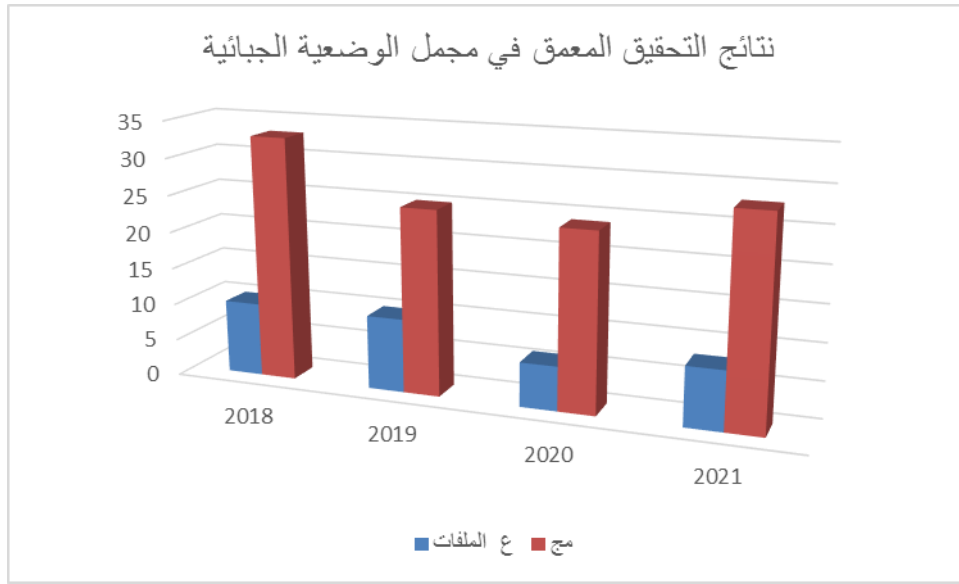
2021	2020	2019	2018	
08	06	10	10	عدد الملفات
22761022	19359608	20771211	27347086	مجموع الحقوق
5690255	4839902	5136891	6132394	مجموع الغرامات
28451277	24199510	25908102	33479480	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى

من الملاحظ من جدول اعلاه أن عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية أقل عددا مقارنة مع عدد ملفات باقي التحقيقات الجبائية الاخرى وهذا راجع لطول مدة التحقيق وصعوبته، كما نلاحظ أن عدد الملفات لسنة 2020 و المقدرة بحوالي 6 ملفات كانت مقارنة ب 2019 و 2018 و 2021 فقد بلغت مجموع الحقوق و الغرامات 24199510 دج على غرار سنة 2019 فقد بلغ عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المعمق 10 ملفات في حين كان مجموع الحقوق و الغرامات حوالي 25908102 دج، أما في سنة 2018 فقد كان عدد الملفات 10 ملفات في حين كان المجموع 33479480 دج، أما في سنة 2021 فقد ارتفع المجموع فيها إلى 28.451.277 دج في مقابل 8 ملفات.

أما فيما يخص الغرامات المحققة في هذا التحقيق فقد كانت في انخفاض ويرجع ذلك إلى التزام معظم المكلفين بالتصريحات المضبوطة لمختلف أرقام العمل، وسنوضحه في الشكل رقم (04).

الشكل 04: نتائج التحقيقات المعمق في مجمل الوضعية الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

المطلب الثاني: نتائج التحصيل الجبائي للرقابة الجبائية

أولاً: التحصيل الجبائي للتحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق

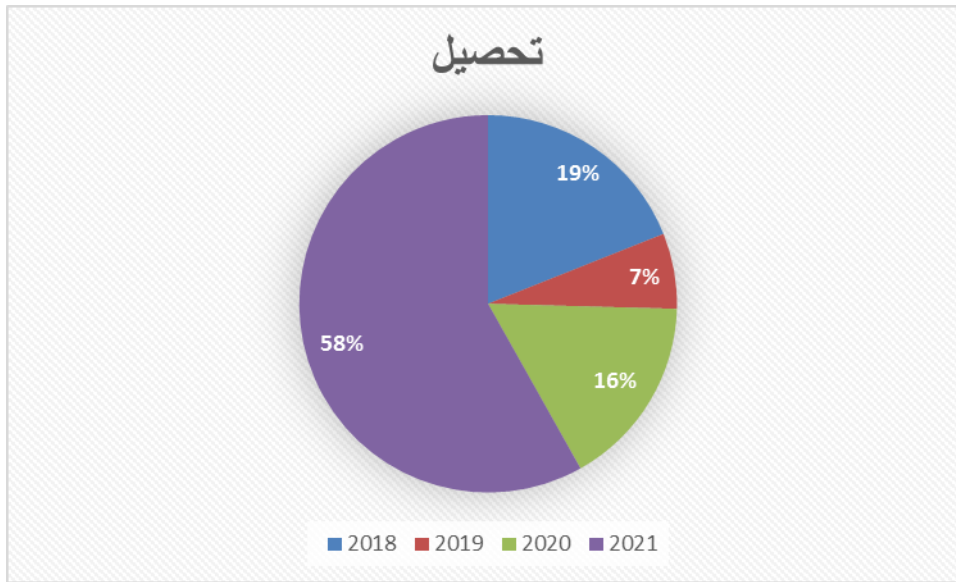
الجدول 03: التحصيل الجبائي للتحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق

2021	2020	2019	2018	
74996497	83968480	125507824	69970831	الحقوق
612604385	20992120	75133907	16914889	العرامات
687600882	104960600	200641731	86885720	المجموع
648720897	183400925	72186793	211525471	التحصيل
%58	%16	%7	%19	نسبة التحصيل

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات مركز الضرائب لولاية عين الدفلى من خلال الجدول أعلاه استعرضنا حصيلة الضرائب للتحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب لاحظنا أن نسبة التحصيل كانت في تذبذب خلال السنوات، فقد كانت نسبة التحصيل في سنة 2018 تقدر بـ 19% أي ما يعادل 211 مليون دج، أما في سنة 2019 فقد انخفضت

النسبة كثيرا لتصل الى 7% ما يعادل 72 مليون دج، وفي سنة 2020 عادت وارتفعت النسبة الى 16% ما يعادل 183 مليون دج لتصل في سنة 2021 الى نسبة مرتفعة قدرت بـ 58% ما يعادل 648 مليون دج.

الشكل رقم (05): نسب التحصيل الجبائي للتحقيق المحاسبي والتحقق المصوب



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

ثانيا: نتائج التحصيل الجبائي للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية

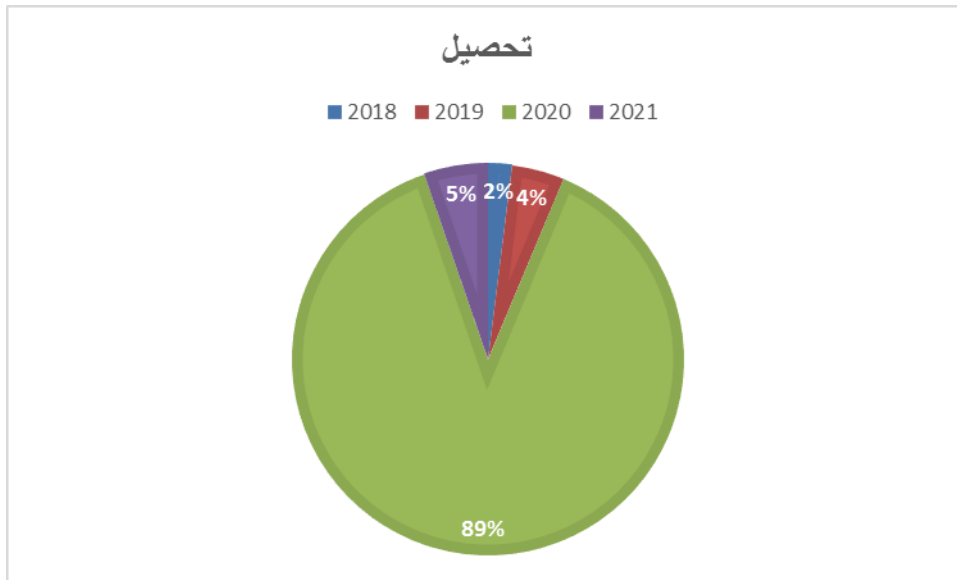
الجدول (04): التحصيل الجبائي للتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية

2021	2020	2019	2018	
22761022	19359608	20771211	27347086	الحقوق
5690255	4839902	5136891	6132394	الغرامات
28451277	24199510	25908102	33479480	مجموع
3457480	581243700	2843254	1294741	التحصيل
5%	89%	4%	2%	نسبة التحصيل

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات مركز الضرائب لولاية عين الدفلى

بعد الاطلاع على نتائج التحصيل الجبائي ونسبه الخاصة للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية، نلاحظ أن نسبة التحصيل كانت في تذبذب خلال السنوات 2018، 2019، 2020، 2021، مقارنة بمجموع الحقوق و الغرامات لذات السنوات، فقد تم تحصيل ما يقارب 2 % من مجموع الحقوق و الغرامات لسنة 2018 أي حوالي 12 دج من أصل 33 مليون دج، لترتفع سنة 2019 الى 4% وصولا الى حوالي 58 مليون دج ما يعادل 89% خلال سنة 2020 لتعود لتتخفف الى حوالي 3 ملايين دج ما يعادل 5% سنة 2021.

الشكل رقم (06): نتائج التحصيل للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

إن الدراسات السابقة المذكورة قد اشتركت في هدف الدراسة، المتغيرات المستخدمة وكذا المنهج المتبع إلا أن النتائج المتوصل إليها قد اختلفت من دراسة الى أخرى فيما يخص الرقابة الجبائية فقد تم توصل (حداد زكرياء) أن هذه الأخيرة تعتبر عامل أساسي لضمان زيادة الحصيلة الجبائية والحد من التهرب الضريبي من خلال ردع المكلفين في الضريبة وكشف التلاعبات الموجودة في مختلف التصريحات وقد شاطره الرأي (مصطفى ابيدير 2018) وكذلك

من ناحية التنسيق التام بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات والمؤسسات الأخرى، يلعب دور هام من شأنه تعزيز فعالية النظام الجبائي وإستراتيجية مواجهة التهرب الضريبي (جرتلي نجية 2018).

إن الرقابة الجبائية المحكمة من أهم الوسائل التي تضمن عملية التحصيل من خلال تحسين العلاقة بين الادارة الجبائية والمكلفين بالضريبة في إطار قانوني محدد ومضبوط من قبل المشرع الجزائري، وتحسين المردودية وضمان موارد الخزينة العمومية. (فهيمه 2018، أسماء كرايمية 2017).

مما سبق ذكره في مجالي الرقابة الجبائية و التحصيل الجبائي من خلال تحليل الدراسات السابقة، يمكننا القول بأنه قد تم التطرق الى دراسة تفعيل وفعالية الرقابة الجبائية من عدة جوانب، حيث ان البعض تطرق الى قياس فعالية الرقابة من خلال التهرب و الغش الضريبيين، كذلك تطرق البعض الى التحصيل الجبائي، و البحث في مفهومه و العوامل المؤثرة فيه....الخ، ومما سبق الذكر يمكننا القول أن دراستنا الحالية تناولت أثر الرقابة الجبائية على التحصيل الجبائي، حيث تضمنت كل من الرقابة الجبائية و التحصيل الجبائي و العلاقة بينهما حيث ركزت على قياس فعالية الرقابة الجبائية اعتمادا على نسب التحصيل الجبائي المحققة خلال السنوات المتعددة، و التي تهدف الى التأكد من صحة ومصداقية التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين.

خلاصة:

تطورت طبيعة الضرائب وتباينت أهدافها ويعود السبب في ذلك الى تطور الأنظمة السياسية والاقتصادية والظروف الاجتماعية.

حيث حاولنا في الفصل الأول الذي يتمثل في الادبيات النظرية تقديم توضيحات حول مختلف الضرائب التي يعتمد عليها النظام الجبائي الجزائري.

كما تطرقنا الى بنية الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين الدفلى وعرض نتائج التحصيل الجبائي ونتائج الرقابة الجبائية على مختلف المكلفين الخاضعين للضريبة.

خاتمة

انطلاقاً من دراستنا لدور الرقابة الجبائية في زيادة الحصيلة الضريبية وما تطرقنا إليه في دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى، يتضح لنا أن للرقابة الجبائية دور كبير وفعال في المساهمة من الحد من التصرفات الغير قانونية من طرف المكلف بالضريبة والمحافظة على أموال الخزينة العامة، حيث أن المشرع منح لكل من المكلف والإدارة الجبائية حقوق والتزامات حتى تكون هناك عدالة ضريبية إذ تتوقف فعالية هذه الأخيرة على وجود نظاما فعال يهتم بالرقابة الجبائية.

بالرغم من التعديلات الحاصلة في القوانين والتشريعات وخاصة تلك الموجهة للرقابة الجبائية، إلا أن هذه الظاهرة لا تزال في تواصل والإدارة الجبائية تسعى جاهدة للتقليل من التهرب والغش الضريبي وهذا لضمان المحافظة على أموال الخزينة العمومية.

من خلال دراستنا الميدانية التي قمنا بها في كل من مديرية ومركز الضرائب لولاية عين الدفلى التي تضمنت دراسة نتائج مختلف التحقيقات الجبائية (2018، 2019، 2020، 2021) وكذا دراسة نسب التحصيل الجبائي لذات السنوات، وقد تم التوصل للنتائج التالية:

1- وجود علاقة طردية بين الرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي بمعنى كلما زادت نسب التحصيل الجبائي دل ذلك على فعالية ونجاعة نظام الرقابة المستعمل، والعكس صحيح.

2- تقوم الادارة الجبائية بعملية الرقابة الجبائية وبالتالي تتمتع بصلاحيات وسلطة قانونية اعتمادا على وسائل هيكلية وقانونية وبشرية.

3- تعتبر الرقابة الجبائية عامل أساسي للحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

4- تتم عملية الرقابة الجبائية على تصريحات بطرق قانونية تمثلت في الرقابة الشكلية، والرقابة على الوثائق، والتحقيق في المحاسبة، والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية، والتحقيق المصوب في المحاسبة بهدف التقليل من التهرب الضريبي.

5- بالرغم من مدى فعالية الرقابة الجبائية ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها ومساهمتها في زيادة المردودية المالية إلا أنها لم تتمكن من القضاء على الغش والتهرب الضريبي تماما. من خلال الدراسة التي قمنا بها تم التأكد من صحة الفرضيات

بالنسبة للفرضية 01: للرقابة الجبائية تأثير فعال على المكلفين بالضريبة من خلال كشف الأخطاء والتجاوزات وقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث أن العقوبات المفروضة من قبل الإدارة الجبائية تلعب دور هاماً في استرجاع الحصيلة الضريبية الضائعة باعتبارها وسيلة علاجية للحد من التهرب والغش الضريبي.

الفرضية 02: إن للإدارة مجموعة من الإجراءات تضبط تدخل الإدارة وتحمي المكلفين بالضريبة وقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية حيث أن عدم الالتزام بها يؤدي إلى فشل الرقابة في أهدافها.

وعلى ضوء الاجابة على الفرضيات نقدم توصيات لعلها تؤخذ بعين الاعتبار من طرف السلطات المعنية:

- العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة عن طريق القيام بحملات اعلامية والقيام بندوات وورشات عمل في المؤسسات الجامعية.

- العمل على تفعيل إجراءات عملية برمجته المكلفين بالضريبة وذلك بالتركيز على من هم أكثر خطورة جبائية.

- إعادة النظر في النظام الضريبي وذلك بجعله أكثر ليونة حتى يتسنى للمكلف بالضريبة دفع مستحقاتهم دون اللجوء الى الغش والتهرب الضريبي.
- وضع نظم رقابية فعالة تمتاز بالدقة وسرعة اكتشاف المخالفات المرتكبة.
- لتحقيق النجاعة والفعالية في تحصيل الضرائب وجب الأخذ ببعض النقاط التي تبدو هامة في رأينا:
- تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة وتقليل الفجوة الموجودة بين الطرفين وهذا نتيجة للجدلية القائمة منذ القدم بين دفع الضريبة والتهرب منها.
- يجب تحديد الثغرات التي يتضمنها النظام الضريبي ومعالجتها من خلال إنشاء هيئات خاصة بها.
- من خلال هذه الدراسة وبالرغم من محاولة التطرق لجميع جوانب البحث إلا أن هناك بعض التساؤلات والمتمثلة في:
- ما مدى ملاءمة النظام الضريبي للمساهمة في فعالية الرقابة الجبائية؟
- هل تحديث آليات الرقابة الجبائية كافية للمساهمة في زيادة الحصيلة الضريبية والتقليل من التهرب والغش الضريبي؟

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

اولا: مراجع باللغة العربية

القرآن الكريم:

سورة الانعام الآية 141.

أ- الكتب:

1. بن اعمارة منصور، اجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
2. بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة الغش الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010 .
3. قاشي يوسف، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة لبويرة، الجزائر، 2014-2015.
4. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة للنشر بوزريعة، الجزائر، 2003.
5. مراد ميهوبي ، اجراءات تحصيل الضريبة، اي فاعلية التواصل في الاقتصاد و الادارة و القانون ، جامعة 8ماي 1945 قالمة. الجزائر عدد 39، سبتمبر، 2014.
6. منور أوسرير، محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسات، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية بودواود، الجزائر، 2009.
7. ولمي بوعلام، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

ب- المذكرات والاطروحات:

8. ثابثي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، 2012/2011 جامعة تلمسان، الجزائر.
9. دواوي محمد، الادارة الجبائية و التحصيل الضريبي في الجزائر مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006/2005 .
10. ساعد نبيلة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014.
11. علي رحال، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2007/2006.
12. عيسى بولخوخ، "الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير دراسة حالة بولاية باتنة، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2003-2004.
13. نوي نجاه، 'فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 1999-2003'؛ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.
14. وازطة مريم، دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر اكايمي، تخصص مالية و محاسبة، جامعة سكيكدة-الجزائر 2015/2014 .

ت -القوانين والمراسيم:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب مديريةية التحققات و التدقيقات 'ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة" ، 2016.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
 المديرية العامة للضرائب

**Fiche de début des travaux
de Vérification**

Numéro de l'affaire Le

Numéro d'identification Fiscale

Nom / Prénom ou raison sociale

Activité

Adresse Tel

Avis de vérification N° du

Remis-le

Période à vérifier du au

Noms, prénoms et grades des agents vérificateurs :

Date de début des travaux préparatoires

Date du contrôle inopiné (1)

Date d'intervention sur place (Contrôle au fond)

Chef de brigade

Nom/ Prénom et grade des vérificateurs

(1) à remplir en cas de contrôle inopiné

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

فiche de fin des travaux
de Vérification

Le []

Numéro de l'affaire []

Numéro d'identification Fiscale []

Nom / Prénom ou raison sociale []

Activité []

Avs de vérification N° [] du []

Date de fin des travaux sur place..... []

Date de notification des résultats de la vérification..... []

Date de notification de la position définitive de l'administration []

Chief de brigade []

Nom / Prénom et Grade des vérificateurs []

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 وزارة المالية
 المديرية العامة للضرائب

MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

01/2024

Références N° []
 Lettre aux N° []
 Le [] au []

Avis de Vérification Approfondie de la Situation Fiscale d'Ensemble

Nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que nous envisageons de procéder à la vérification approfondie de votre situation fiscale d'ensemble. Cette vérification concerne l'ensemble des revenus dont vous avez disposé durant la période du [] au [].

Au cours de ce contrôle, nous aurons à analyser la concordance entre les revenus que vous avez déclarés au cours de cette période et la situation patrimoniale, la situation de trésorerie et les éléments de base de vie des membres de votre foyer fiscal au sens de l'article 21-3 du Code des Procédures Fiscales.

A l'effet d'assurer ce contrôle, votre concours sera sollicité verbalement ou par écrit, sur des points précis mentionnés dans vos différentes déclarations.

Pour vous permettre de réunir tous les documents et justificatifs nécessaires, vous disposez d'un délai minimum de préparation de quinze (15) jours à compter de la réception ou de la remise du présent avis de vérification (Article 21-3 du Code des Procédures Fiscales).

Votre attention est appelée sur le fait que le contrôle qui sera effectué portera sur l'ensemble des comptes financiers de votre foyer fiscal, l'origine des fonds dont vous avez disposés, leur composition et les variations de votre patrimoine.

La durée du contrôle est fixée à une (01) année, toutefois cette durée n'est pas applicable dans les cas de manœuvres frauduleuses, de renseignements incomplets ou inexacts ou en cas de défaut de réponse aux demandes d'éclaircissements ou de justifications conformément à l'article 21-4 du Code des Procédures Fiscales.

Vous avez la faculté de vous faire assister, au cours de ce contrôle, par un conseil de votre choix. Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable ordinaire.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade []
 Nom, prénom et grade des vérificateurs []

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 21-3 du Code des Procédures Fiscales : Une vérification approfondie de situation fiscale d'ensemble d'une personne physique au regard de l'impôt sur le revenu ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé par l'impôt ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification, accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de quinze (15) jours à compter de la date de réception.

L'avis de vérification doit préciser la période à vérifier et mentionner expressément, sous peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister durant le contrôle par un conseil de son choix.

Article 21-4 du Code des Procédures Fiscales : Sous peine de nullité de l'imposition, la vérification approfondie de situation fiscale d'ensemble ne peut étendue sur une période supérieure à un (01) an à compter de la date de réception ou de remise de l'avis de vérification prévue au paragraphe 3 ci-dessus.

Cette période est prorogée du délai accordé, le cas échéant, au contribuable et, à la demande de celui-ci, pour répondre aux demandes d'éclaircissements ou de justifications des avoirs et revenus d'avoirs à l'étranger.

Elle est également prorogée des trente (30) jours prévus à l'article 19 ci-dessus et des délais nécessaires à l'administration pour obtenir les relevés de compte lorsque le contribuable n'a pas usé de sa faculté de les produire dans le délai de trente (30) jours à compter de la demande de l'administration ou pour recevoir les renseignements demandés aux autorités étrangères, lorsque le contribuable a pu disposer de revenus à l'étranger ou en provenance de l'étranger.

La période mentionnée au quatrième alinéa ci-dessus, est portée à deux (02) ans en cas de déconvent, en cas de contrôle, d'une activité occulte.

Article 21-6 du Code des Procédures Fiscales : Lorsqu'une vérification approfondie de situation fiscale d'ensemble au regard de l'impôt sur le revenu est achevée, l'Administration fiscale ne peut procéder à une nouvelle vérification pour la même période et pour le même impôt, sauf si le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou incorrects durant la vérification ou a usé de manœuvres frauduleuses.

Important

Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr

Tel

Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur

Tel

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
 المديرية العامة للضرائب

Référence N° []

Le []

Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre [] le [] à [] H à l'effet de vérifier au titre des exercices [] à [] l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés.

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

(1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade
 []

Nom, prénom et grade des vérificateurs
 []

(1) à cocher en cas de contrôle inopiné.

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 20-1 du Code des Procédures Fiscales: Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis.

L'avis de vérification doit préciser les noms, prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première intervention, la période à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernées, les documents à consulter et mentionner expressément, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de changement des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de contrôle inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'existence et de l'état des documents comptables, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'examen au fond des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité.

Article 20-5 du Code des Procédures Fiscales : Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à trois (3) mois, en ce qui concerne :
- les entreprises de prestations de services, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés ;
- toutes les autres entreprises, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 2.000.000 DA, pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est porté à six (6) mois pour les entreprises ci-dessus, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 5.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Dans tous les autres cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser neuf (9) mois.

La fin des travaux de vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification lorsqu'il y a transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141 bis du code des impôts directs et taxes assimilées.

La durée du contrôle sur place n'est pas opposable à l'administration pour l'instruction des observations ou des requêtes formulées par le contribuable après la fin des opérations de vérification sur place.

En outre, les durées de contrôle sur place fixées ci-dessus ne sont pas applicables dans les cas de manœuvres frauduleuses dûment établies ou lorsque le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou inexacts durant la vérification ou n'a pas répondu dans les délais aux demandes d'éclaircissement ou de justification prévues à l'article 19 ci-dessus.

Important!

Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr
Tél n°
vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par monsieur
, Tél n°

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
 المديرية العامة للضرائب

A
 Référence N° []
 Lettre avec N° [] Le []

Avis de contrôle ponctuel de comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que *sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre* [] le [] à [] H. pour procéder à des opérations de contrôle portant sur [] et concernant les années [] - [] en vertu des dispositions de l'article 20 bis du Code de Procédures Fiscales.

Nous vous saisissons gré de bien vouloir tenir à notre disposition les documents comptables et pièces justificatives inhérents aux droits, impôts, taxes et redevances concernés par la vérification dont la présentation est obligatoire conformément aux dispositions de l'article 20 bis-1 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et demander les précisions sur la conduite de cette vérification ponctuelle.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'impositions sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade
Nom, prénom et grade des vérificateurs

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 20 bis-1 du Code des Procédures Fiscales : Les agents de l'administration fiscale peuvent procéder à la vérification ponctuelle de comptabilité d'un ou plusieurs impôts, à tout ou partie de la période non prescrite, ou à un groupe d'opérations ou données comptables portant sur une période inférieure à un exercice fiscal.

Lors de cette vérification, il peut être exigé des contribuables vérifiés les documents comptables et les pièces justificatives à l'instar des factures, des contrats, des bons de commande ou de livraison, inhérentes aux droits, impôts, taxes et redevances concernés par la vérification. Cette vérification ne saurait, en aucun cas, donner lieu à un examen approfondi et critique de l'ensemble de la comptabilité du contribuable.

Article 20 bis-3 du Code des Procédures Fiscales : La vérification ponctuelle ne peut être entreprise sans que le contribuable ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis.

L'avis de vérification doit préciser en plus des éléments portés sur l'avis de vérification de comptabilité cités précédemment, le caractère ponctuel de la vérification et doit renseigner sur la nature des opérations à vérifier.

Article 20 bis-4 du Code des Procédures Fiscales : Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place des livres et documents ne peut s'étendre sur une durée supérieure à deux (02) mois.

La fin des travaux de vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification lorsqu'il y a présomption de transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141bis du code des impôts directs et taxes assimilées.

Important !

Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr

Tél n°

Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur

Tél n°

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
 MINISTERE DES FINANCES وزارة المالية
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°: Le
 Lettre avec A.B.
 N°

Notification de redressement définitive
Suite à la vérification de comptabilité
(Absence de réponse)

Madame, Monsieur,

Nous avons constaté que vous n'avez pas répondu à la proposition de notification de redressement N° _____ du _____ à l'issue de l'expiration du délai réglementaire.

Je vous informe que les rectifications qui vous ont été proposées sont tacitement reconduites conformément à l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya, et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte _____ feuilles, y compris celle-ci.

Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade	Nom, Prénom et Grade des vérificateurs

Par lettre du : 04/03/2021, vous contestez les propositions de redressement suite à la vérification de comptabilité contenue dans la notification N°: 189/ CDI / SPCR /2020du : 20/12/2020.

Les points contestés se résument en :

- La réintégration des taxes sur achats pour les factures :
- N 72/2016 SARL GBVS.
- N 02/2018 URBAB BLIDA.
- N 39/2018 SARL GBVS.
- N 40/2018 SARL GBVS.

Concernant la réintégration des taxes sur achats pour l'exercice 2016

La facture N 72/2016 SARL GBVS est rejeté parce que vous n'avez pas respecté les règles de la déduction de la taxes sur achat.

Concernant la réintégration des taxes sur achats pour l'exercice 2018

Les réintégrations des taxes sur achat pour l'exercice 2018 concernant la facture N 02/2018 URBAB BLIDA est rejeté parce que la facture d'achat concernant une transaction d'un lot de terrain et le paiement de cette facture par plusieurs tranches à partir à l'année 2008.

Pour les factures N 39/2018 et N 40/2018 SARL GBVS est rejeté suivant la note N ° 03/MF/DGI/DLRF/LF/2018 d'une part.

Et d'autres part les factures précédent qui contesté par vos soins vous n'avez pas présenté les pièces justificative.

Donc votre situation fiscale définitive reste sans changement et sera présentée comme suit

CHIFFRES D'AFFAIRES

Les chiffres d'affaires à été reconstitué à partir à la production vendue suite les factures de ventes qui détaillent comme suite :

Années	2016	2017	2018	2019
CA Retenu (Factures de ventes)	37.457.070	14.768.913	9.926.260	9.010.260
CA déclare	37.457.070	14.768.913	9.926.260	9.010.260
Rehaussement	NEANT	NEANT	NEANT	NEANT

REDRESSEMENTS :**TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE :**

La situation de votre entreprise en cette matière se présente comme suit :

Années	2016	2017	2018	2019
CA reconnu	37.457.070	14.768.913	9.926.260	9.010.260
CA déclare	37.457.070	14.768.913	9.926.260	9.010.260
Différences	NEANT	NEANT	NEANT	NEANT
Droit TVA17%	NEANT	NEANT	NEANT	NEANT
Pénalité	NEANT	NEANT	NEANT	NEANT

TAXES SUR ACHATS :**Exercice : 2016****Le mode de paiement de cette facture : récupéré en 2016 et réglé en 2017****par reçu de versement + montant espèce supérieur à (100.000)**

N°	Numéro de facture	Fournisseur	Montant HT	Montant TVA a Réintégré
1	72/2016 du : 05/12/16	SARL GBVS	2.735.550	465.043

Exercice : 2017**Factures d'achats effectuée et comptabilisé en 2016 récupéré en matière de taxes sur achats en 2017.**

N°	Numéro de facture	Fournisseur	Montant HT	Montant TVA a Réintégré
1	05/16du : 28/05/16	SARL ARLES	1.150.000	195.500
2	607/16du : 31/11/16	EURL FARISSIA	46.000	7.820
3	268/16du : 03/11/16	EURL FARISSIA	41.210	7.829

Exercice : 2018**Facture d'achat concernant une transaction d'un lot de terrain en à rejeté.**

Numéro de facture	Fournisseur	Montant HT	Montant TVA a Réintégré
02/18/du : 07/05/18	URBAB BLIDA	11.010.760	2.092.044

Facture d'achats le mode de paiement réglée en espèce.

Numéro de facture	Fournisseur	Montant HT	Montant TVA a Réintégré
621803000391	Sonelgaz Tiaret	154.898	29.430
621805000363	Sonelgaz Tiaret	146.935	27.917